دور النساء
في إجراءات مكافحة الفساد
والحوكمة المحلية في لبنان

دور النساء في إجراءات مكافحة الفساد والحوكمة المحلية في لبنان

المؤلفون:
نَدى عنيد
مؤسسة، مديرة تنفيذية

رودولف زغيب
باحث ومنسق المشروع

الناشر: مدنيات من أجل المساواة
مارس ٢٠٢٥

بدعم من مشروع LePAIR

فهرس

الملخص 4
I. المقدمة 5
II. المراجعة المكتبية 6
أ. المواضيع الرئيسية والنتائج 6
١. المرأة في الحوكمة المحلية 6
٢. تدابير مكافحة الفساد في لبنان 6
٣. الجندر وإدراك الفساد 6
٤. آليات المساءلة في البلديات اللبنانية 7
ب. الفجوات والمجالات التي تحتاج إلى تركيز 7
ج. توصيات للمشروع 7
III. المنهجية 8
أ. الاستبيان الكمي 8
ب. المقابلات مع المخبرين الرئيسيين (KIIs) 8
ج. المناقشات الجماعية المركزة (FGDs) 9
IV. النتائج 9
أ. الاستبيان 9
القسم ١: المعلومات الديموغرافية 10
القسم ٢: المعرفة بالقوانين والممارسات 11
القسم ٣: أشكال وأثر الفساد 12
القسم ٤: استخدام قنوات مكافحة الفساد 14
القسم ٥: احتياجات بناء القدرات 16
القسم ٦: الاقتراحات والتوصيات 18
ب. دليل المقابلات مع المصادر الرئيسية (KIIs) لدور النساء بتدابير مكافحة الفساد في الحكم المحلي 20
١. تصور الفساد في الحكم المحلي 20
٢. معرفة وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد 21
٣. الحواجز التي تواجهها النساء في مكافحة الفساد 22
٤. فعالية آليات الإبلاغ والمساءلة 23
٥. احتياجات بناء القدرات والاقتراحات 24
٦. تأثير زيادة مشاركة النساء على جهود مكافحة الفساد 25
٧. التوصيات السياسية والعملية التي قدمها الخبراء 26
ج. دليل مناقشة مجموعة التركيز (FGD) معرفة النساء بتدابير مكافحة الفساد في الحكم المحلي 27
١. فهم الفساد والمساءلة 27
٢. تجارب النساء والتحديات التي تواجههن في مكافحة الفساد 28
٣. تطبيق أدوات مكافحة الفساد في الحكم اليومي 29
٤. احتياجات بناء القدرات والدعم 30
٥. التوصيات لتحسين جهود مكافحة الفساد 31
V. المناقشات 32
VI. التوصيات 34
VII. الخاتمة 35

الملخص

تبحث هذه الدراسة مدى معرفة ودور النساء بتدابير مكافحة الفساد في هياكل الحوكمة المحلية في لبنان، مع التركيز على معرفتهن وإدراكهن والتحديات التي يواجهنها في مكافحة الفساد. تنبع هذه الدراسة من الإدراك بأن الفساد المنهجي في لبنان يقوّض الثقة العامة، ويضعف الحوكمة، ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء اللواتي يعانين أصلاً من التهميش في الأدوار السياسية والإدارية. ورغم تبني لبنان قوانين مهمة لمكافحة الفساد، مثل قانون الشراء العام (٢٠٢١)، وقانون الحق في الوصول إلى المعلومات (٢٠١٧)، وقانون حماية كاشفي الفساد (٢٠١٨)، إلا أن تأثيرها ظل محدوداً بسبب قلة المعرفة، وضعف التنفيذ، والعوائق الهيكلية داخل المجالس البلدية. وتفاقمت هذه التحديات بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية المستمرة، ونقص التمويل، وتأثير الحرب الأخيرة على لبنان، والتأجيل المتكرر للانتخابات، مما أضعف قدرة المجالس البلدية على تنفيذ هذه الإصلاحات وتعزيز الشفافية بفعالية.

تعتمد هذه الدراسة على منهجية بحث متعددة تشمل مراجعة مكتبية، واستطلاعات كمية، ومجموعات نقاش مركزة، ومقابلات مع مخبرين رئيسيين لاستكشاف واقع مشاركة النساء في الحوكمة البلدية وقدرتهن على استخدام آليات المساءلة. تكشف النتائج الأولية من المراجعة المكتبية أنه رغم التحسن الطفيف في تمثيل النساء داخل المجالس البلدية، إلا أن أدوارهن لا تزال مقتصرة على المهام الداعمة بدلاً من المناصب القيادية. كما أن الفجوات المؤسسية، والصور النمطية الثقافية، وغياب برامج بناء القدرات التي تراعي النوع الاجتماعي تحدّ من قدرتهن على مكافحة الفساد بفعالية.

ستوفر البيانات المستخلصة من الاستطلاعات رؤى حول مدى معرفة النساء بالقوانين المناهضة للفساد ومدى استخدامهن لآليات الإبلاغ، بينما ستبحث مجموعات النقاش المركزة والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين بشكل أعمق في تصورات النساء حول الفساد، والتحديات التي تواجههن في الإبلاغ عنه، والموارد التي يحتجنها للعب دور أكثر فاعلية في الحوكمة. كما يسلط هذا التقرير الضوء على أهمية إشراك المجتمع، وبرامج التوعية المستهدفة، والتثقيف القانوني لتعزيز دور النساء في المساءلة البلدية.

من خلال تحديد الفجوات المعرفية الحرجة وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ، تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز دور النساء في تعزيز الشفافية والمساءلة في الحوكمة المحلية. كما تؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات مكافحة فساد حساسة للنوع الاجتماعي، تعمل على تمكين النساء في المناصب القيادية، وتعزيز ممارسات الحوكمة العادلة، وضمان تنفيذ أطر مكافحة الفساد بفعالية داخل النظام البلدي اللبناني، خصوصًا مع اقتراب الانتخابات البلدية المقررة في أيار ٢٠٢٥.

١. المقدمة

يشكّل التقاء النوع الاجتماعي، الحوكمة، وجهود مكافحة الفساد مجالاً متزايد الأهمية في لبنان، حيث يؤدي الفساد المنهجي والمعايير الاجتماعية الأبوية إلى تهميش النساء في أدوار صنع القرار. تواجه النساء في هياكل الحوكمة المحلية تحديات فريدة، تشمل التمثيل المحدود في المجالس البلدية، وغياب الدعم المؤسسي، والصور النمطية الثقافية المتجذرة.[1] ورغم التحسينات الأخيرة، لا تزال مشاركة النساء في الحوكمة البلدية رمزية إلى حد كبير، حيث تقتصر أدوارهن على وظائف داعمة بدلاً من المناصب القيادية. ففي الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦، لم تتجاوز نسبة النساء المنتخبات ٥,٦٪، مما ساهم في استمرار نظام يغذي الفساد، ويضعف المساءلة، ويستبعد النساء من المساهمة الفعالة في الإدارة المحلية.[2]

منذ عام ٢٠١٦، لم تُجرَ أي انتخابات بلدية في لبنان، حيث أدى التأجيل المتكرر إلى تدهور حالة الحوكمة المحلية. وبعد أن كان من المفترض إجراؤها في عام ٢٠٢٢، تم تأجيل الانتخابات لعامين متتاليين، مما زاد من الركود الإداري وأضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات المحلية. وقد أدى هذا التمديد المطوّل إلى شلل العديد من البلديات، وعرقلة تقديم الخدمات، وتعميق التحديات الإدارية.[3]

يشكّل الفساد داخل المجالس البلدية إحدى المشكلات المزمنة التي تقوّض الثقة بالمؤسسات العامة وتعيق التنمية المستدامة. وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية والجمعية اللبنانية للشفافية (٢٠٢٠) إلى انتشار الفساد في الحوكمة المحلية، لا سيما في سوء إدارة الأموال العامة، والممارسات غير الشفافة في المشتريات العامة، وضعف تنفيذ إجراءات المساءلة.[4] وإدراكًا لهذه التحديات، تبنّى لبنان عدة قوانين لمكافحة الفساد، من بينها، قانون الشراء العام (٢٠٢١): يهدف إلى توحيد إجراءات المشتريات العامة وتعزيز الشفافية، قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (٢٠١٧): يمنح المواطنين إمكانية الاطلاع على السجلات العامة لتعزيز الشفافية، وقانون حماية كاشفي الفساد (٢٠١٨): يوفر ضمانات للأفراد الذين يبلغون عن الفساد. إلا أن هذه الأطر القانونية لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي بسبب ضعف التنفيذ ونقص المعرفة، خصوصًا بين النساء في المناصب البلدية.[5]

التصورات الجندرية حول الفساد تزيد من تعقيد القضية. إذ تشير الأبحاث إلى أن النساء في الأدوار الإدارية غالبًا ما يكون لديهن تسامح أقل مع الفساد ويدافعن عن إجراءات أقوى للمساءلة، إلا أنهن يواجهن عوائق فريدة مثل الوصم المجتمعي، وضعف الوصول إلى الموارد، وانعدام الدعم السياسي (IFES، ٢٠٢٠). لذا، فإن معرفة النساء بآليات مكافحة الفساد وإمكانية وصولهن إليها أمر بالغ الأهمية لتعزيز الحوكمة العادلة والمساءلة.

تعتمد هذه الدراسة على الأبحاث السابقة لتقييم مدى معرفة النساء بتدابير مكافحة الفساد وقدرتهن على التصدي له داخل المجالس البلدية اللبنانية. وتستخدم منهجية بحث متعددة تشمل مراجعات مكتبية، واستطلاعات كمية، ومجموعات نقاش مركزة (FGDs)، ومقابلات مع مخبرين رئيسيين (KIIs) لتقديم فهم شامل للعقبات والفرص المتاحة للنساء في الحوكمة المحلية.[6]

تهدف النتائج إلى إثراء برامج بناء القدرات المستهدفة، وتعزيز الممارسات الجندرية في مكافحة الفساد، ودعم دور النساء في المناصب القيادية داخل الحوكمة البلدية. ومن خلال معالجة نقص المعرفة والتنفيذ الفعّال لتدابير مكافحة الفساد، يساهم هذا التقرير في الجهود الأوسع لتعزيز الشفافية، والمساواة، والحوكمة الرشيدة في لبنان.

1. UN Women. Women's Representation in Local Governance: Challenges and Opportunities in Lebanon (2022).
2. United Nations Development Programme (UNDP). Women in municipal elections 2016: Key results. United Nations Development Programme (2016).
3. Lebanon Postpones Local Elections by a Year to Avoid More Paralysis," Reuters, (2023).
4. Transparency International & Lebanese Transparency Association. Building integrity and national accountability in Lebanon (2020).
5. Transparency International Association. Lebanon: Overview of corruption and anti corruption (2022).
6. IFES. Identity and Politics in Lebanon: Barriers to Women's Participation in Governance (2020).

١١. المراجعة المكتبية

يعد تقاطع قضايا الجندر، والحوكمة، والجهود المبذولة لمكافحة الفساد محورًا رئيسيًا للعديد من الدراسات، حيث تسلط الضوء على أدوار النساء والعوائق التي تواجههن في مكافحة الفساد على مستوى الحوكمة المحلية. توفر هذه المراجعة المكتبية لمحة عامة عن الأدبيات الموجودة حول الحوكمة البلدية في لبنان، وإجراءات مكافحة الفساد، وتأثير الجندر في هذا القطاع. وستشكل نتائج هذه المراجعة أساسًا لتطوير الأنشطة وصقل النهج المتبعة في المشروع.

أ. المواضيع الرئيسية والنتائج

١. المرأة في الحوكمة المحلية

تناولت العديد من الدراسات المشاركة المحدودة لكن المتنامية للنساء في الحوكمة المحلية في لبنان. تشير الأبحاث إلى أنه رغم تحسن تمثيل النساء في المجالس البلدية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن أدوارهن لا تزال داعمة بشكل أساسي وليست في مواقع صنع القرار. من بين التقارير المهمة:

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢١): يحلل هذا التقرير تمثيل النساء في المجالس المحلية، مسلطًا الضوء على العوائق مثل القوالب النمطية الثقافية وغياب الدعم المؤسسي الذي يحد من مشاركتهن في الحوكمة.[7]
- الهوية والسياسة في لبنان - IFES (٢٠٢٠): يركز على العقبات التي تواجه مشاركة النساء الفعالة في اتخاذ القرارات داخل البلديات، ويقترح جهود بناء القدرات لتعزيز الممارسات الشاملة للجندر في الحوكمة المحلية.[8]

٢. تدابير مكافحة الفساد في لبنان

القوانين ذات الصلة:

- **قانون البلديات (المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٧٧/١١٨):** ينظم أدوار وصلاحيات المجالس البلدية. لا يعالج القانون الفساد بشكل صريح لكنه يتضمن أحكامًا حول مسؤوليات الحوكمة المحلية.[9]
- **قانون الشراء العام (القانون رقم ٢٠٢١/٢٤٤):** يهدف إلى توحيد إجراءات المشتريات وتقليل الفساد، لا سيما على المستوى البلدي، لضمان وصول عادل وشفاف إلى العقود العامة.[10]
- **قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (القانون رقم ٢٠١٧/٢٨):** يعد خطوة بارزة في تعزيز الشفافية، حيث يسمح للمواطنين، بمن فيهم موظفو البلديات، بطلب المعلومات من المؤسسات العامة. ومع ذلك، فإن تنفيذ القانون كان بطيئًا وغير متسق بين البلديات.[11]
- **قانون حماية كاشفي الفساد (القانون رقم ٢٠١٨/٨٣):** يوفر الحماية للأفراد الذين يبلغون عن الفساد، لكن لا تزال المعرفة به محدودًا، خاصة على المستوى البلدي، بسبب نقص التدريب والمعرفة.[12]

٣. الجندر وإدراك الفساد

تشير الدراسات المتعلقة بالجندر والفساد إلى أن النساء والرجال يدركون الفساد بطرق مختلفة، مما يؤثر على انخراطهم واستراتيجياتهم في مكافحته. أظهرت الأبحاث أن النساء في أدوار الحوكمة غالبًا ما يدافعن عن تدابير أقوى لمكافحة الفساد، رغم مواجهتهن تحديات فريدة مثل الوصم المجتمعي والدعم السياسي المحدود.[13]

---

7. UN Women. Women's Representation in Local Governance: Challenges and Opportunities in Lebanon (2022).
8. IFES. Identity and Politics in Lebanon: Barriers to Women's Participation in Governance (2020).
9. Ministry of Interior and Municipalities. Municipal act (English) (n.d).
10. Institut des Finances Basil Fuleihan. Public procurement law in Lebanon: Presentation (2021).
11. Lebanese Center for Policy Studies (LCPS). Access to information in Lebanon: The law and its implementation (n.d).
12. National Anti-Corruption Commission (NACC). Access to Information Law No. 28/2017 (2023).
13. UN Women Lebanon. Women at the table: Report (2022).

٤. آليات المساءلة في البلديات اللبنانية

تتأثر فعالية المساءلة في البلديات اللبنانية بضعف القدرة المؤسسية، وعدم وضوح قنوات الإبلاغ، وضعف تطبيق قوانين مكافحة الفساد. تؤكد تقارير الشفافية الدولية والجمعية اللبنانية للشفافية الحاجة إلى برامج توعية مستهدفة وتدريب للمسؤولين البلديين، لا سيما النساء، لتعزيز استخدام تدابير مكافحة الفساد.[14] تتفاقم هذه التحديات مع تأجيل الانتخابات البلدية، مما أدى، وفقًا لتحليل مؤسسة كارنيغي ٢٠٢٤، إلى عرقلة التجديد السياسي والإصلاح بسبب انعدام الثقة بين النخبة السياسية.[15] بالإضافة إلى ذلك، فإن تصاعد النزاعات منذ أكتوبر ٢٠٢٣ أدى إلى تعطيل سبل عيش النساء وزيادة ضعفهن، كما أبرز تنبيه الجندر الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة. أثر هذا الوضع المزدوج بشكل خاص على الناشطات، مما أعاق قدرتهن على القيادة والمشاركة الفعالة في الحوكمة المحلية.[16]

ب. الفجوات والمجالات التي تحتاج إلى تركيز

- **المعرفة بالأطر القانوني:** رغم وجود القوانين، فإن تنفيذها يواجه عقبات بسبب قلة المعرفة، خاصة بين النساء في الحوكمة المحلية.
- **بناء قدرات القيادات البلدية النسائية:** يمكن أن يسهم توفير التدريب للنساء حول آليات الإبلاغ والأدوات القانونية في تعزيز المساءلة، مع ضمان مشاركتهن الفعالة في جميع اللجان (مثل لجان الشراء، والتخطيط، والموازنة) لمنع حصرهن في أدوار نمطية.
- **إشراك المجتمع:** يمكن أن تعزز التوعية العامة حول المساءلة البلدية وممارسات مكافحة الفساد الجهود المؤسسية، لا سيما في المناطق التي تعاني من حواجز ثقافية.

ج. توصيات للمشروع

- **بناء القدرات المستهدف:** بناءً على نتائج المراجعة المكتبية، ينبغي أن تركز مجموعات النقاش المركزة (FGDs) وجلسات التوعية على التطبيق العملي للقوانين ذات الصلة، لا سيما للنساء في الأدوار البلدية ولتشجيع المرشحات المحتملات على خوض الانتخابات.
- **جمع بيانات شاملة:** ضمان مشاركة متوازنة عبر المناطق المختارة يمكن أن يوفر فهمًا دقيقًا لكيفية إدراك النساء للمساءلة ونهجهن تجاهها.
- **تحديد الفجوات المعرفية واحتياجات التدريب:** يجب أن يهدف الاستبيان إلى تحديد الفجوات المعرفية المحددة المتعلقة بقوانين مكافحة الفساد، مما يساعد في توجيه جلسات التدريب المستقبلية.
- **نشر النتائج:** ينبغي أن تسلط التقارير النهائية الضوء على توصيات خاصة بالمناطق لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة.

تشدد الأدبيات التي تمت مراجعتها على أهمية تزويد النساء في أدوار الحوكمة المحلية بالمعرفة والأدوات اللازمة لمكافحة الفساد بفعالية. ستوجه هذه المراجعة المكتبية الأنشطة اللاحقة، مما يساعد في تطوير إطار عمل لتعزيز تدابير مكافحة الفساد الحساسة للجندر وتعزيز المساءلة ضمن هيكليات الحوكمة المحلية في لبنان.

---

14. The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP). Local governance in Lebanon: The great mirage (2023).
15. Carnegie Endowment for International Peace. Delaying Lebanon's municipal elections again (2024).
16. UN Women. Women share stories of crisis and displacement in Lebanon (2024).

III. المنهجية

تهدف المنهجية إلى تقييم مدى معرفة النساء بإجراءات مكافحة الفساد في الحوكمة المحلية عبر سبعة أقضية في لبنان. ستجمع الدراسة بين الأساليب البحثية الكمية والنوعية، بما في ذلك الاستبيان، والمناقشات الجماعية المركزة (FGDs)، والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين (KIIs)، وذلك لجمع بيانات شاملة من النساء في الأدوار البلدية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. يضمن هذا النهج المختلط فهمًا عميقًا لمستويات المعرفة الحالية، والتصورات، والتحديات المتعلقة بمكافحة الفساد.

أ. الاستبيان الكمي

- **الهدف:** قياس مستوى معرفة الرجال والنساء المشاركين في الحوكمة المحلية بالقوانين والآليات المتعلقة بمكافحة الفساد. سيساعد الاستبيان أيضًا في تحديد الفجوات في المعرفة بين الجنسين، مما يعزز عمق التحليل القائم على النوع الاجتماعي.
- **حجم العينة:** ٢٠٠ مستجيب، مع تمثيل متساوٍ قدر الإمكان بين الرجال والنساء.
- **طريقة التوزيع:** تم توزيع الاستبيان عبر الإنترنت، حيث تمت مشاركة رابط الويب عبر البريد الإلكتروني، وواتساب، والشبكات المحلية لتسهيل الوصول إليه.
- **محتوى الاستبيان:**
  - **الخصائص الديموغرافية:** العمر، النوع الاجتماعي، الدور في الحوكمة البلدية، عدد سنوات الخبرة.
  - **المناطق المستهدفة:** عكار، المنية-الضنية، طرابلس، زغرتا، بشري، البترون، الكورة، بعبدا، عاليه، المتن، كسروان، الشوف، جبيل، بيروت، زحلة، البقاع الغربي، راشيا، بعلبك، الهرمل، صيدا، جزين، صور، النبطية، مرجعيون، بنت جبيل، حاصبيا.
  - **المعرفة والوعي:** مدى الإلمام بقوانين مثل قانون الشراء العام، قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وقانون حماية المبلغين عن الفساد.
  - **تصورات الفساد:** فهم ماهية الفساد، مدى انتشاره، والعوائق التي تحول دون التبليغ عنه. ستخدام آليات المساءلة: مدى المعرفة بآليات الإبلاغ وأي تجارب سابقة في استخدامها.
  - **تحليل البيانات:** تم تحليل الردود إحصائيًا، مع مقارنة مستويات المعرفة والخبرات عبر الفئات الديموغرافية، لا سيما الاختلافات بين الجنسين.

ب. المقابلات مع المخبرين الرئيسيين (KIIs)

- **الهدف:** الحصول على وجهات نظر الخبراء حول ممارسات مكافحة الفساد في الحوكمة المحلية والعوائق التي تواجه تنفيذ آليات المساءلة.
- **المشاركون:** ٦ مقابلات مع صانعي القرار في الحوكمة المحلية، وأعضاء بلديين حاليين وسابقين، وخبراء في مكافحة الفساد والحوكمة.
- **محتوى المقابلات:**
  - **فعالية قوانين مكافحة الفساد:** آراء المشاركين حول مدى كفاءة القوانين والإجراءات القائمة داخل الهياكل البلدية.
  - **العوائق أمام الشفافية:** رؤى حول التحديات المؤسسية والقيود الموارد التي تعيق المساءلة.
  - **التوصيات للتحسين:** اقتراحات حول جهود بناء القدرات والتغييرات السياسية المطلوبة لتمكين النساء في الأدوار القيادية بالحوكمة المحلية.
- **تحليل البيانات:** سيتم ترميز نصوص المقابلات لاستخراج الموضوعات والرؤى المتعلقة بممارسات المساءلة الحالية والتحديات داخل النظام البلدي.

ج. المناقشات الجماعية المركزة (FGDs)

- **الهدف:** استكشاف التصورات والتحديات والتوصيات المتعلقة بمدى معرفة النساء بإجراءات مكافحة الفساد بشكل معمق.
- **المشاركون:** أربع مجموعات نقاش مركزة، تضم كل منها ما يصل إلى ١٠ نساء منخرطات بشكل نشط في المجالس البلدية ضمن المناطق المستهدفة.
- **الموضوعات التي سيتم تناولها:**
  - **معرفة قوانين مكافحة الفساد:** مدى معرفة المشاركات بالقوانين المحددة (مثل قانون الشراء العام، قانون الحق في الوصول إلى المعلومات).
  - **التحديات في الإبلاغ عن الفساد:** مناقشة التحديات المؤسسية والاجتماعية والثقافية التي تواجه النساء عند استخدام آليات مكافحة الفساد.
  - **الاقتراحات لبناء القدرات:** المجالات التي تحتاج فيها النساء إلى تدريب إضافي أو دعم لتعزيز دورهن في تعزيز الشفافية.
- **جمع البيانات:** سيتم تسجيل المناقشات صوتيًا ونسخها للتحليل، وتصنيف الرؤى الأساسية حسب الموضوعات.
- **تحليل البيانات:** سيتم استخدام التحليل الموضوعي لتحديد الأنماط المتكررة، والتحديات الفريدة، والاختلافات الإقليمية أو المتعلقة بالدور البلدي.

IV. النتائج

توفر نتائج هذه الدراسة فهماً شاملاً لمستوى المعرفة والتصورات والخبرات لدى الرجال والنساء المشاركين في الحوكمة المحلية في لبنان فيما يتعلق بالإجراءات المناهضة للفساد. من خلال اعتماد نهج متعدد الأساليب يشمل الاستبيانات الكمية، والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين (KIIs)، ومناقشات مجموعات التركيز (FGDs)، تفحص الدراسة الفجوات في الدور، والعوائق، واحتياجات بناء القدرات. تسلط هذه النتائج الضوء على الاختلافات الإقليمية والجندرية، مما يوفر رؤى هامة لتوجيه استراتيجيات تمكين الفاعلين في الحوكمة المحلية، لا سيما النساء، لتعزيز الشفافية والمساءلة والجهود المناهضة للفساد في جميع أنحاء لبنان.

أ. الاستبيان

تتضمن هذه الدراسة استبياناً كمياً مصمماً لقياس معرفة الرجال والنساء المشاركين في أدوار الحوكمة المحلية بالقوانين والآليات المناهضة للفساد. يهدف الاستبيان إلى الكشف عن الفجوات في المعرفةوعي بين الجنسين، مما يوفر رؤى أساسية لتعزيز التحليل القائم على النوع الاجتماعي وتوجيه مبادرات بناء القدرات المستقبلية.
حجم العينة: شارك في الاستبيان ٢٠٠ مستجيب، مع بذل جهود لضمان تمثيل متساوٍ قدر الإمكان بين الرجال والنساء.
طريقة التوزيع: تم توزيع الاستبيان عبر الإنترنت لضمان سهولة الوصول إليه، وذلك من خلال البريد الإلكتروني، وعبر تطبيق واتساب، والشبكات المحلية. شملت العينة مشاركين من مختلف المناطق اللبنانية، بما في ذلك عكار، المنية-الضنية، طرابلس، زغرتا، بشري، البترون، الكورة، بعبدا، عاليه، المتن، كسروان، الشوف، جبيل، بيروت، زحلة، البقاع الغربي، راشيا، بعلبك، الهرمل، صيدا، جزين، صور، النبطية، مرجعيون، بنت جبيل، وحاصبيا.
تم تحليل البيانات التي تم جمعها إحصائياً، مع التركيز على تحديد الاتجاهات، والاختلافات الإقليمية، والفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالمعرفة والخبرات. تسهم هذه النتائج في توفير فهم شامل لكيفية معالجة فجوات الدور والمعرفة وتمكين الفاعلين في الحوكمة المحلية من مكافحة الفساد بفعالية أكبر.

القسم ١: المعلومات الديموغرافية

كان المشاركون موزعين جغرافياً عبر جميع المناطق اللبنانية، مما يضمن تمثيلاً وطنياً شاملاً ومزيجاً من وجهات النظر الحضرية والريفية. شملت العينة مجموعة واسعة من الفئات العمرية، ومستويات تعليمية متنوعة، وخبرات متفاوتة في العمل البلدي.

حدد غالبية المشاركين مهام محددة مرتبطة بأدوارهم، مثل نواب رؤساء البلديات، وأعضاء المجالس البلدية، والمرشحين المحتملين، والموظفين الإداريين، والمهندسين، والمسؤولين الماليين، وضباط الشرطة. كما ضمت العينة أعضاء أو رؤساء لجان تركز على البيئة، وتمكين المرأة، والشباب، والثقافة، والتنمية الاجتماعية.

شارك العديد من المستجيبين في العمل المجتمعي، مثل التطوع خلال الأزمات، وتنظيم الفعاليات الاجتماعية والثقافية، وقيادة مشاريع التنمية والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، تولى بعضهم أدواراً إشرافية لضمان الشفافية في العمليات البلدية، في حين ساهم آخرون في تسهيل التواصل مع المنظمات غير الحكومية ودعم مبادرات التوعية والتدريب العامة.

تعكس هذه الأدوار نطاقاً واسعاً من المسؤوليات، مما يبرز مساهمة المشاركين الفعالة في الحوكمة المحلية والتنمية المجتمعية.

الجنس

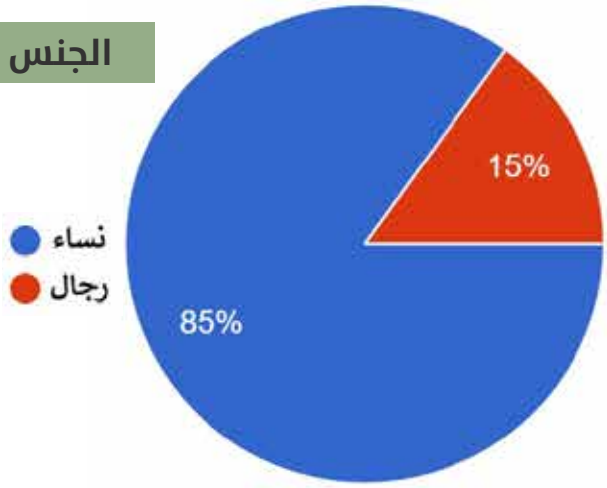

على الرغم من الجهود المبذولة لضمان مشاركة واسعة، كان **١٥٪** فقط من المستجيبين من **الذكور**، بينما كانت **٨٥٪** من **الإناث**. ويعزى هذا التفاوت الكبير في التمثيل بين الجنسين بشكل أساسي إلى ضعف اهتمام الجهات الفاعلة الذكور، لا سيما في المشاركة بالأسئلة التي تناولت أدوار ومساهمات النساء في جهود مكافحة الفساد وأهمية ممارسات الحوكمة الشاملة. إن هذا العزوف عن المشاركة في هذه المجالات المحددة يثير مخاوف بشأن التحيزات الجندرية المحتملة والفهم المحدود لأهمية وجهات النظر المتنوعة في معالجة هذه القضايا الحيوية.

عدد سنوات الخبرة في هذا المجال

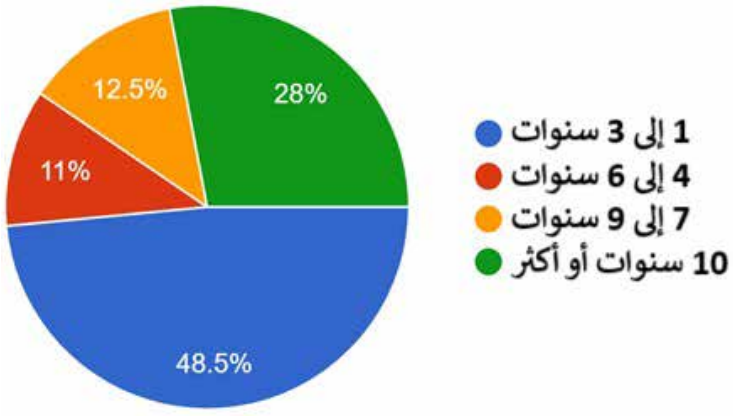

٤٨,٥٪ من العاملين في البلديات لديهم فقط من سنة إلى ثلاث سنوات من الخبرة، مما يعكس قوى عاملة يغلب عليها الطابع المبكر في المسار المهني. يعود هذا الاتجاه بشكل أساسي إلى التأجيل المستمر للانتخابات البلدية منذ عام ٢٠١٦، مما أعاق استمرارية المؤسسات وتراكم الخبرات في المستويات المتوسطة. ونتيجة لذلك، فإن نسبة كبيرة من المهنيين ذوي الخبرة، **٢٨٪** منهم لديهم ١٠ سنوات أو أكثر من الخبرة، حيث دخلوا القطاع قبل تأجيل الانتخابات. في المقابل، تمتلك مجموعات أصغر خبرة تتراوح بين ٧ إلى ٩ سنوات **(١٢,٥٪)**، ومن ٤ إلى ٦ سنوات **(١١٪)**، مما يوضح الفجوة في المهنيين في منتصف المسار الوظيفي الناتجة عن الجمود الانتخابي المستمر.

القوانين التي على علم بها المشاركون

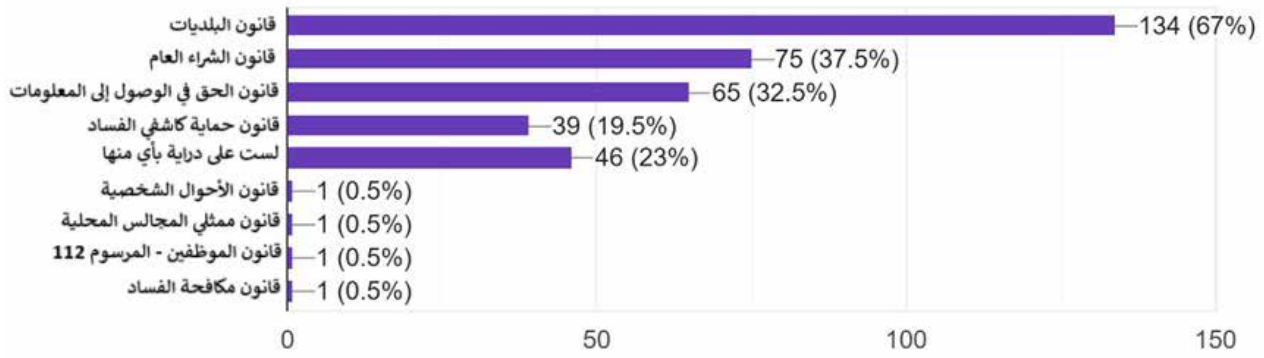

٦٧٪ من المشاركين على دراية بقانون البلديات، مما يجعله الأكثر معرفة. يليه قانون الشراء العام بنسبة **٣٧,٥٪** وقانون الحق في الوصول إلى المعلومات بنسبة **٣٢,٥٪**، مما يعكس مستوى وعي معتدل. تنخفض المعرفة بشكل ملحوظ فيما يتعلق بقانون حماية كاشفي الفساد **(١٩,٥٪)**، في حين أن **٢٣٪** من المشاركين غير مطلعين على أي من القوانين المذكورة. أما القوانين الأخرى، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية، وقانون ممثلي المجالس المحلية، وقانون الموظفين **(المرسوم ١١٢)**، وقانون مكافحة الفساد، فقد أظهرت مستوى معرفة ضئيلاً للغاية، بنسبة **٠,٥٪** لكل منها. تبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز الوعي القانوني، خاصة في المجالات المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد.

القسم ٢: المعرفة بالقوانين والممارسات

طرق التعرف على هذه القوانين

شكلت التدريبات نسبة **٢٥٪** من الطرق الأساسية للتعرف على القوانين، الورش العمل **٢٤,٥٪**. تشمل المصادر الأخرى البارزة البحث الشخصي **(١٠٪)**، البلديات **(١٠٪)**، ووسائل التواصل الاجتماعي **(٨٪)**. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بنسبة **١٢٪**، في حين شكلت المصادر الأخرى، مثل الدراسات الجامعية، نسبة **١٠,٥٪**. تبرز هذه النتائج أهمية الفرص التعليمية المنظمة، مثل الورش التدريبية والتدريبات، في بناء الوعي القانوني لدى المشاركين. من المهم ملاحظة أن العديد من هذه التدريبات والورش تقدمها المنظمات غير الحكومية، مما يبرز دورها الحيوي في تعزيز التعليم القانوني والمدني داخل المجتمعات.

مدى المعرفة في إجراءات مكافحة الفساد داخل المجلس البلدي

٧٨٪ من المشاركين غير واعين بأي إجراءات محددة لمكافحة الفساد تُنفذ في مجالسهم البلدية. فقط **٢٢٪** أفادوا بأنهم على دراية بتلك الإجراءات، مما يبرز فجوة كبيرة في التواصل أو تنفيذ المبادرات لمكافحة الفساد على المستوى البلدي. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من الشفافية والمعرفة بشأن جهود مكافحة الفساد في الحوكمة المحلية.

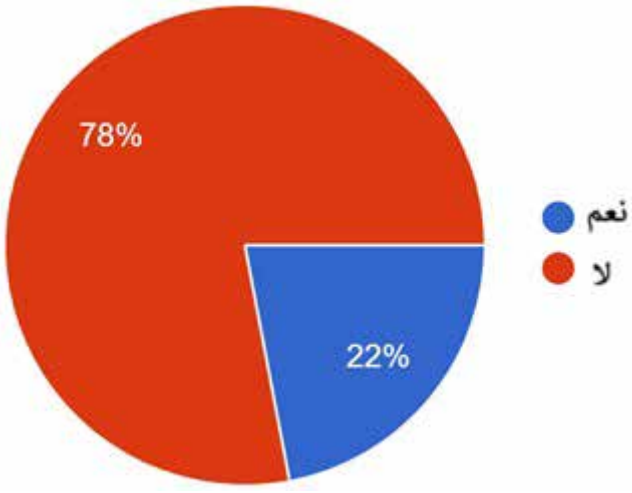

انتشار الفساد في الحوكمة المحلية

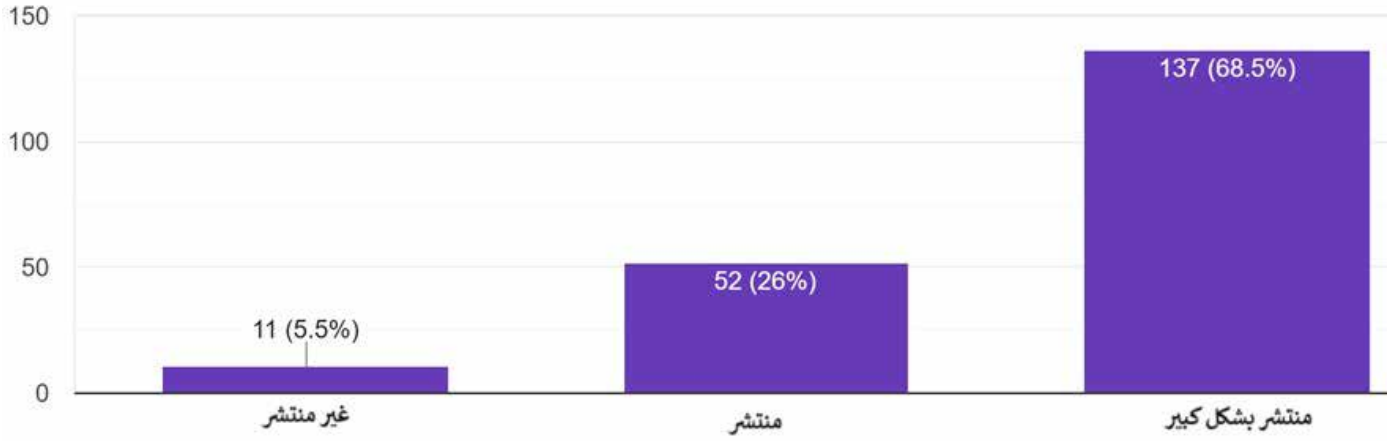

تعتقد الغالبية الكبيرة من المشاركين، بنسبة **٦٨,٥٪**، أن الفساد منتشر بشكل كبير، في حين يعتبره **٢٦٪** منتشراً. فقط نسبة صغيرة، **٥,٥٪**، يشعرون أن الفساد غير منتشر. يشير ذلك إلى أن معظم المشاركين يرون الفساد كمسألة منتشرة على مستوى الحوكمة المحلية، مما قد يعكس القلق بشأن الشفافية والمساءلة وفعالية الحوكمة بشكل عام في المنطقة التي تم مسحها. النسبة العالية من المشاركين الذين يرون الفساد كمشكلة رئيسية تبرز الحاجة إلى إصلاحات وإجراءات محتملة لمعالجة هذه المخاوف.

تأثير الفساد على اتخاذ القرارات في المجلس البلدي

يعتقد **٧٢٪** من المشاركين/ات أن الفساد له تأثير كبير على اتخاذ القرارات في مجالسهم، مما يبرز مدى تأثيره في الحوكمة. يشعر **٢٠,٥٪** من المشاركين أن التأثير محدود، بينما يعتقد فقط **٧,٥٪** أن الفساد ليس له أي تأثير على الإطلاق. يشير ذلك إلى أن الفساد يُعتبر على نطاق واسع عائقاً كبيراً أمام اتخاذ قرارات فعّالة، مما يعزز المخاوف المتعلقة بشفافية الحوكمة ونزاهتها.

دور النساء في التصدي للفساد والاعتراف به

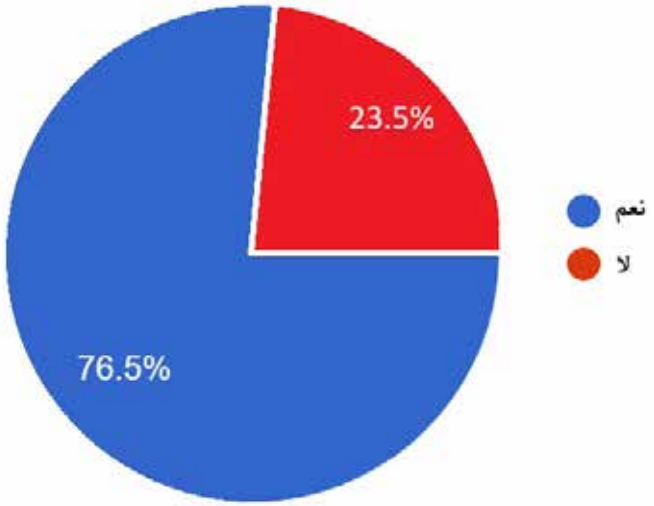

يعتقد **٧٦,٥٪** أن النساء يلعبن دوراً في التصدي للفساد أو التعرف عليه، مما يشير إلى إدراك قوي لإمكانات تأثير النساء في معالجة هذه القضية. في المقابل، لا يشارك **٢٣,٥٪** هذا الاعتقاد، مما قد يعكس اختلافاً في الآراء بشأن الأدوار الاجتماعية أو المؤسسية للنساء في مكافحة الفساد، أو عدم رؤيتهم لذلك من منظور المساواة بين الجنسين؛ مما يعني أنه لا ينبغي أن يكون هذا مسؤولية النساء فقط. تبرز النتائج أهمية أخذ وجهات النظر والمساهمات الخاصة بالجنس في الاعتبار عند تطوير استراتيجيات لمكافحة الفساد.

مستوى الراحة في مناقشة قضايا الفساد مع الزملاء أو المشرفين

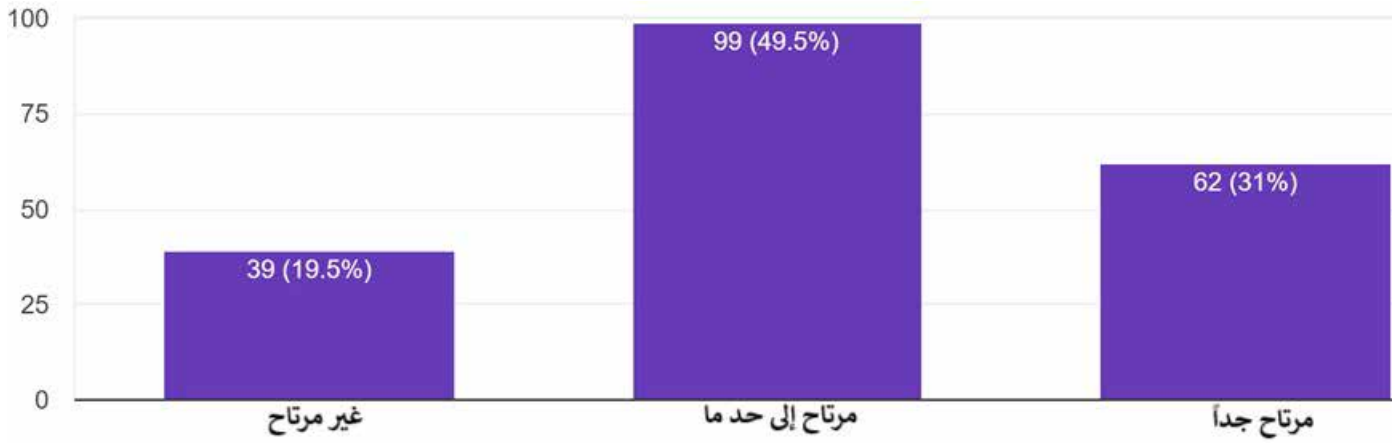

يشعر **٤٩,٥٪** بأنهم مرتاحون إلى حد ما عند مناقشة قضايا الفساد، مما يشير إلى مستوى معتدل من الانفتاح على معالجة هذا الموضوع الحساس. في المقابل، يشعر **٣١٪** براحة كبيرة، مما يعكس مجموعة أصغر ولكنها مهمة ترى بيئة آمنة لمثل هذه المناقشات. ومع ذلك، فإن **١٩,٥٪** من المشاركين غير مرتاحين لمناقشة هذه القضايا، مما يسلط الضوء على عوائق محتملة مثل الخوف من الانتقام، وانعدام الثقة، والوصم الثقافي المرتبط بالحديث عن الفساد، أو الاعتقاد بأن الفساد منتشر لدرجة أن الإبلاغ عنه قد يؤدي إلى انتقام أو يُنظر إليه على أنه "وشاية".

ملاحظة الفساد أو الشك فيه في مكان العمل البلدي

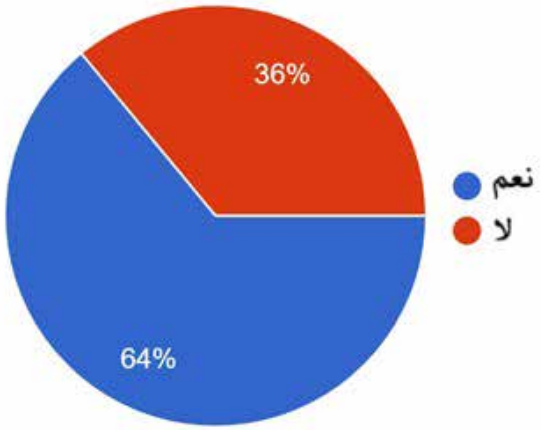

أفاد ٦٤٪ من المشاركين بأنهم إما شهدوا أو اشتبهوا في وجود فساد في مكان عملهم البلدي، مما يشير إلى أن الفساد يُنظر إليه على أنه قضية ملموسة أو محتملة من قبل العديد من المشاركين. في المقابل، ذكر ٣٦٪ أنهم لم يواجهوا أو يشتبهوا في أي فساد، مما قد يشير إلى أن إدراكهم للفساد ليس واضحاً أو محدداً بشكل كافٍ. قد يعكس ذلك نقص الوعي بما يشكل ممارسات فاسدة أو محدودية القدرة على التعرف عليها. تؤكد هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة داخل أماكن العمل البلدية، إلى جانب جهود لتحسين فهم الفساد وأشكاله المختلفة.

فعالية القنوات الحالية لمكافحة الفساد

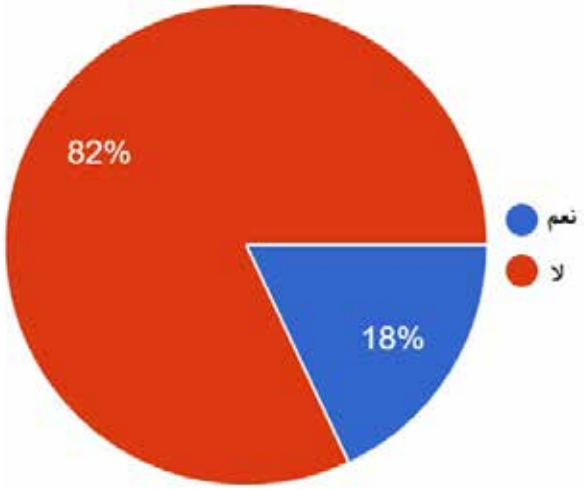

يعتقد ٨٢٪ من المشاركين أن القنوات الحالية لمكافحة الفساد غير فعالة، مما يعكس استياءً واسع النطاق من الآليات القائمة. في المقابل، يرى ١٨٪ فقط أن هذه القنوات فعالة، مما يشير إلى ضعف الثقة في قدرتها على معالجة قضايا الفساد. يسلط ذلك الضوء على الحاجة إلى إصلاحات جوهرية، وتعزيز الشفافية، ووضع أطر أكثر صلابة لمكافحة الفساد لاستعادة الثقة في هذه الأنظمة.

الوعي بآليات الإبلاغ عن الفساد في المجلس البلدي

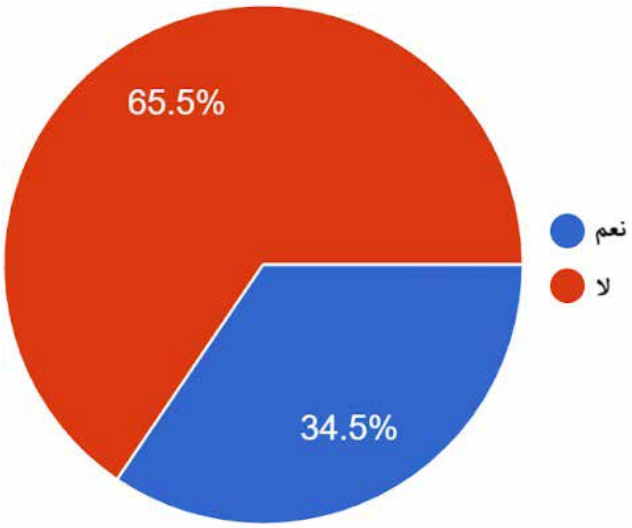

أفاد **٦٥,٥٪** من المشاركين بأنهم غير مدركين لوجود أي آليات للإبلاغ عن الفساد في مجلسهم البلدي، مما يشير إلى فجوة كبيرة في التواصل وإمكانية الوصول إلى هذه الأنظمة. في المقابل، قال **٣٤,٥٪** فقط إنهم على دراية بوجود آليات الإبلاغ، مما يعني أنه حتى عند توفر هذه الآليات، فقد لا يتم الترويج لها بشكل فعال أو قد لا تكون متاحة للجميع. يبرز ذلك الحاجة إلى حملات توعية مكثفة وتحسين الشفافية لضمان معرفة أنظمة الإبلاغ، والثقة بها، واستخدامها بشكل فعال.

استخدام التدابير المناهضة للفساد من قبل الأفراد المدركين لها

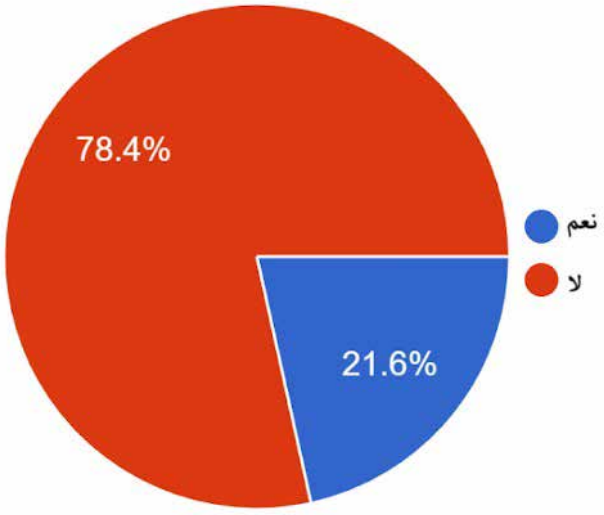

أفاد **٧٨,٤٪** من الأشخاص الذين لديهم معرفة بآليات الإبلاغ عن الفساد بأنهم لم يستخدموها، مما يشير إلى أن هذه الآليات لا تُستخدم بشكل نشط على الرغم من الوعي بوجودها. في المقابل، استخدم **٢١,٦٪** فقط من الأفراد المدركين لهذه الآليات وسائل الإبلاغ المتاحة، مما قد يعكس نقص الثقة، أو الخوف من الانتقام، أو الاعتقاد بعدم فعالية النظام. يبرز ذلك أهمية تعزيز الثقة في أنظمة الإبلاغ لتشجيع مشاركة أكبر وتحقيق فعالية أكبر في مكافحة الفساد.

الرضا عن نتائج الإبلاغ عن الفساد

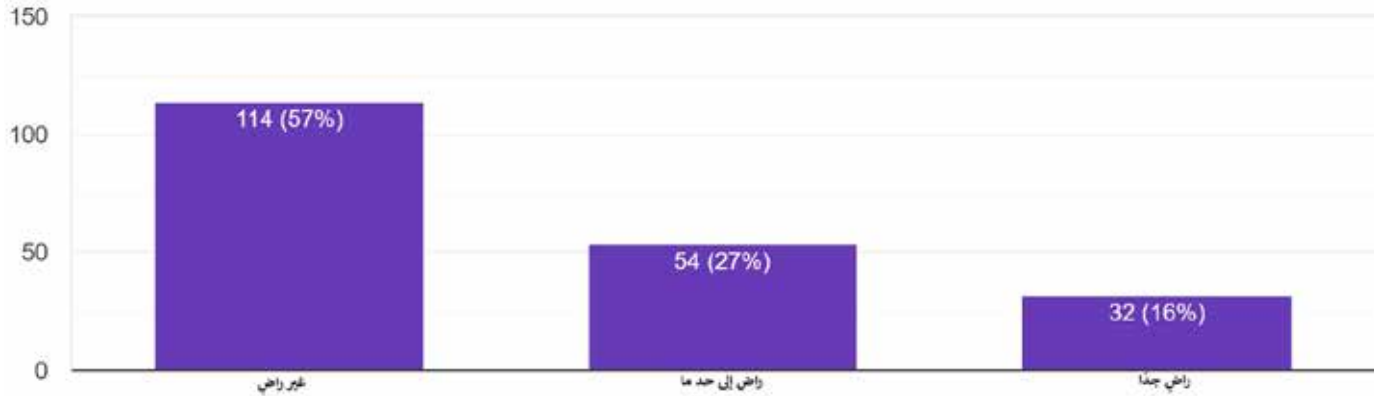

أفاد **٥٧٪** من المشاركين بأنهم غير راضين عن نتائج الإبلاغ عن الفساد، مما يشير إلى ضعف فعالية أو متابعة الحالات المبلّغ عنها. في المقابل، أبدى **٢٧٪** رضاهم إلى حد ما، بينما قال **١٦٪** فقط إنهم راضون جدًا عن النتائج. تعكس هذه النتائج الحاجة إلى تحسين استجابة أنظمة الإبلاغ عن الفساد، وتعزيز الشفافية، وزيادة فعاليتها لضمان شعور الأفراد بأن بلاغاتهم تؤدي إلى إجراءات ملموسة.

القسم ٥: احتياجات بناء القدرات

أكثر الأدوات أو الاستراتيجيات فعالية في مكافحة الفساد

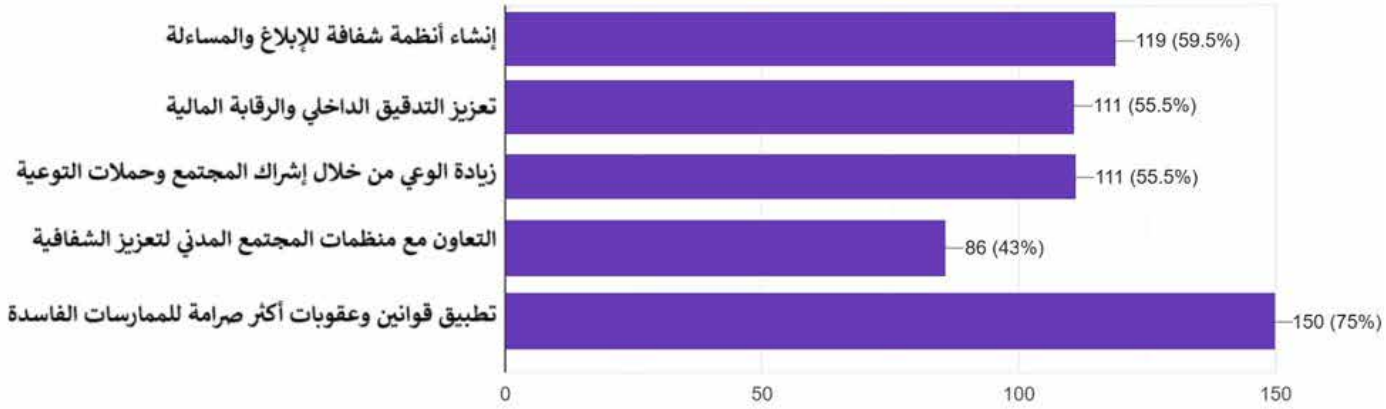

يعتقد **٧٥٪** من المشاركين أن تنفيذ قوانين وعقوبات أكثر صرامة ضد الممارسات الفاسدة هو الاستراتيجية الأكثر فعالية، مما يعكس رغبة قوية في فرض عواقب أكثر شدة لردع الفساد. تشمل الاستراتيجيات الأخرى البارزة إنشاء أنظمة إبلاغ شفافة **(٥٩,٥٪)** وتعزيز عمليات التدقيق والرقابة المالية **(٥٥,٥٪)**، وكلاهما يركز على تحسين المساءلة والشفافية. كما تحظى زيادة الوعي من خلال إشراك المجتمع **(٥٥,٥٪)** بدعم كبير، إلى جانب التعاون مع منظمات المجتمع المدني **(٤٣٪)**، مما يبرز أهمية الجهود الجماعية في مكافحة الفساد. تشير هذه النتائج إلى أن المشاركين يفضلون مزيجًا من التدابير القانونية والإصلاحات الهيكلية لمكافحة الفساد بفعالية.

المجالات الأساسية للتدريب لمكافحة الفساد

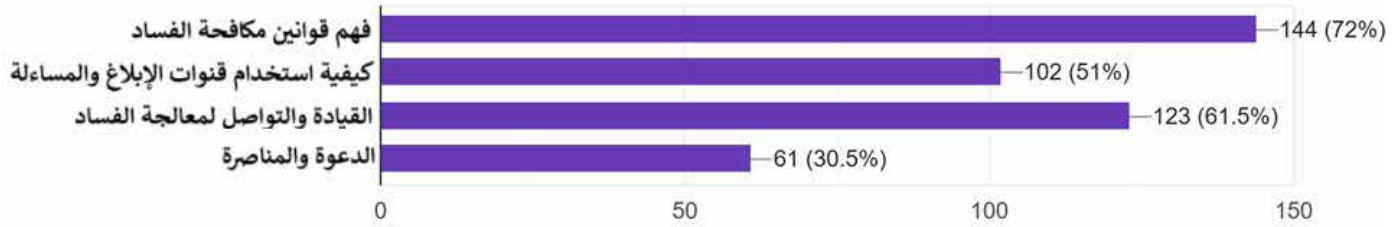

أكد **٧٢٪** من المشاركين على أهمية فهم قوانين مكافحة الفساد، مما يعكس الحاجة إلى أساس قانوني قوي يمكّن أعضاء البلديات والنشطاء من تحديد الفساد ومعالجته بفعالية. كما تم التأكيد على مهارات القيادة والتواصل **(٦١,٥٪)**، مما يشير إلى ضرورة تجهيز الأفراد لقيادة ومناقشة جهود مكافحة الفساد. كما حظي التدريب على استخدام قنوات الإبلاغ والمساءلة **(٥١٪)** بأهمية كبيرة، مما يؤكد على الحاجة إلى المعرفة العملية للاستفادة من الآليات القائمة بفعالية. أما المناصرة **(٣٠,٥٪)** فقد اعتُبرت أقل أهمية ولكنها لا تزال ذات صلة، حيث تركز على التأثير على التغيير النظامي الأوسع. توضح هذه النتائج الحاجة إلى برامج بناء قدرات مخصصة تجمع بين التدريب القانوني والعملي ومهارات التواصل والقيادة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم المحلي.

التحديات في تنفيذ تدابير مكافحة الفساد في البلديات

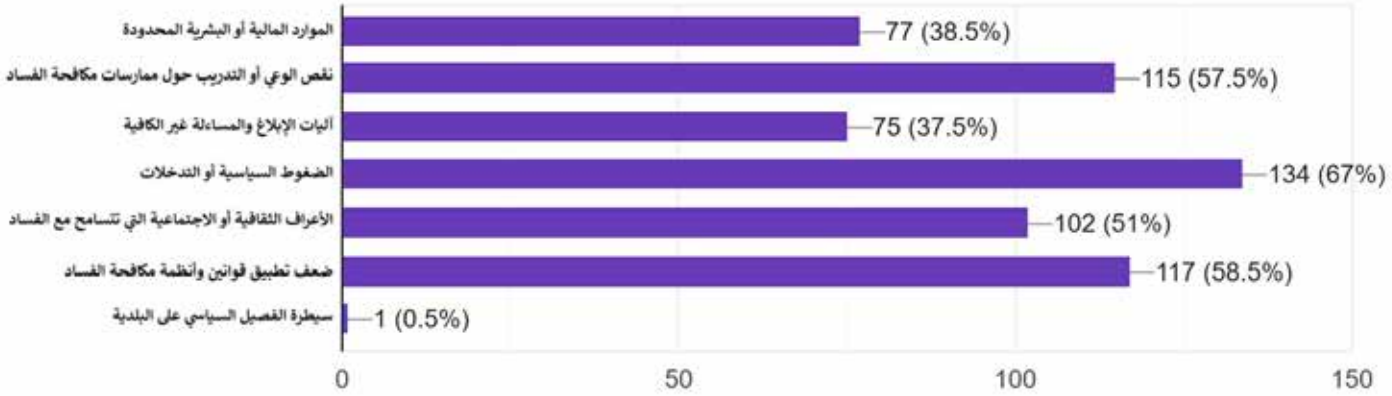

يُعد الضغط أو التدخل السياسي **(٦٧٪)** العائق الأكبر، مما يعكس التأثير الكبير للسياسة على عمليات البلديات. كما تُعتبر ضعف إنفاذ قوانين مكافحة الفساد **(٥٨,٥٪)** ونقص الوعي أو التدريب **(٥٧,٥٪)** من العقبات الرئيسية، مما يبرز الثغرات في كل من التنفيذ وبناء القدرات. وتؤدي الأعراف الثقافية أو الاجتماعية التي تتسامح مع الفساد **(٥١٪)** إلى تعقيد الجهود المبذولة لمعالجة المشكلة. وتشمل العقبات الأخرى نقص الموارد **(٣٨,٥٪)** وقصور آليات الإبلاغ والمساءلة **(٣٧,٥٪)**. ومن اللافت للنظر أن **٠,٥٪** فقط اعتبروا سيطرة فصيل سياسي على البلدية تحديًا، مما يشير إلى أن المشاركين يرون أن المشكلات النظامية الأوسع نطاقًا أكثر إلحاحًا.

أثر اتخاذ القرارات الشامل في تقليل الفساد

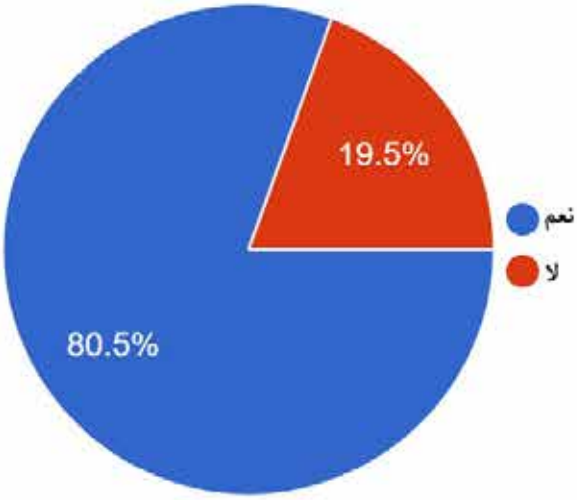

يعتقد **٨٠,٥٪** أن زيادة الشمولية في المناصب التي تتخذ القرارات يمكن أن تساهم في تقليل الفساد. وهذا يشير إلى إدراك واسع النطاق بأن تنويع هياكل اتخاذ القرارات، سواء من خلال تمثيل أكبر، أو الشفافية، أو آليات الرقابة والموازنة، يمكن أن يحد من الممارسات الفاسدة. ومع ذلك، فإن أقلية من الأشخاص **(١٩,٥٪)** تشكك في هذا، ربما بسبب المخاوف من أن صناع القرار الجدد قد يواصلون الأنظمة الحالية أو بسبب التحديات المرتبطة بتنفيذ هذه التغييرات بشكل فعال.

التدابير لتحسين جهود مكافحة الفساد في الحكم المحلي

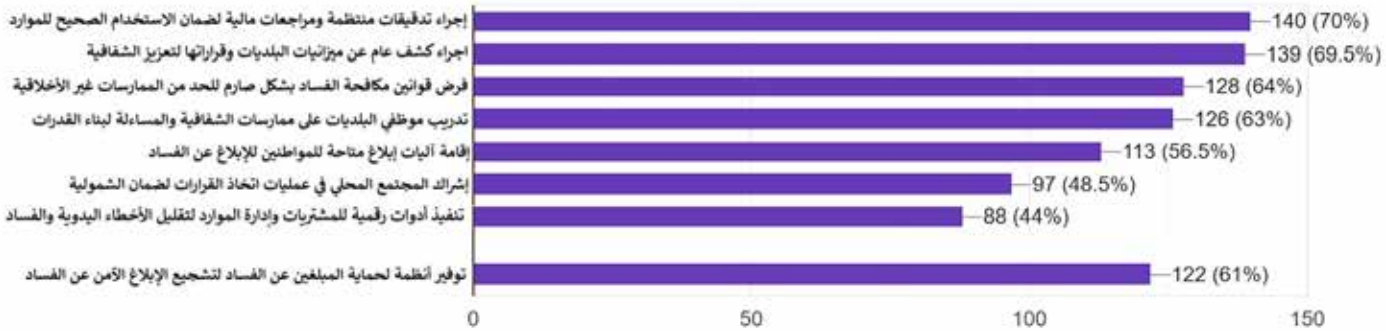

تتمثل إحدى التدابير الأساسية في تنفيذ تدقيقات مالية ومراجعات منتظمة بنسبة **٧٠٪**، مما يبرز أهمية الرقابة المستمرة. ويأتي في المرتبة الثانية الكشف العام عن ميزانيات البلديات وقراراتها **(٦٩,٥٪)**، مما يعكس طلبًا واضحًا للشفافية. كما أن فرض القوانين لمكافحة الفساد **(٦٤٪)** وتدريب موظفي البلديات **(٦٣٪)** يسلطان الضوء على التركيز المزدوج على التدابير القانونية وبناء القدرات. تشمل الاقتراحات الأخرى الجديرة بالذكر حماية المبلغين عن الفساد **(٦١٪)** وآليات الإبلاغ المتاحة **(٥٦,٥٪)**، مما يبرز تمكين الأفراد للإبلاغ عن الفساد بأمان. بينما تم إعطاء الأولوية بشكل أقل للأدوات الرقمية والمشاركة المجتمعية، إلا أنها تعكس الحاجة إلى التحديث والشمولية في ممارسات الحوكمة.

تعزيز دعم البلديات للنساء في مكافحة الفساد

أكد المشاركون على الحاجة إلى تمكين النساء للعب دور أقوى في الحكم المحلي ومكافحة الفساد. اقترح العديد منهم توفير تدريبات وورش عمل لتحسين معرفة النساء بأنظمة الحوكمة والقوانين والقيادة (مثل: "نحتاج إلى تدريب حول الأطر القانونية وكيفية عمل الحوكمة المحلية"). كان تمثيل النساء في المناصب التي تتخذ القرارات موضوعًا متكررًا، حيث اقترح بعضهم تخصيص حصص أو سياسات شاملة لدعم ذلك (مثل: "يجب أن يكون لدينا حصص لضمان وجود النساء في اللجان التي تتخذ القرارات"). كما أشار آخرون إلى أهمية تشكيل لجان نسائية وتشجيع التعاون بين النساء والرجال لتعزيز العدالة والشفافية (مثل: "يمكن أن تساعد لجان النساء في ضمان سماع جميع الأصوات، ويجب أن يكون الرجال جزءًا من المحادثة أيضًا"). كما تم التوصية بحملات توعية للتعامل مع الصور النمطية الاجتماعية وكسب دعم المجتمع لمشاركة النساء (مثل: "نحتاج إلى حملات لكسر الصور النمطية حول أدوار النساء في السياسة"). بشكل عام، تعكس الإجابات رغبة جماعية في تعزيز مشاركة النساء في الحوكمة المحلية وضمان أنظمة أكثر عدلاً.

الملخص:

سجل الاستطلاع آراء من المهنيين البلديين في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك أعضاء المجالس البلدية، والموظفين الإداريين، وأعضاء لجان الشباب، والمرشحين، مع مستويات تعليمية وخبرات متنوعة. يشكل المهنيون في بدايات حياتهم المهنية نسبة كبيرة (٤٨,٥٪) من العاملين في البلديات بسبب التأخيرات الطويلة في الانتخابات البلدية منذ عام ٢٠١٦. هذا الركود أدى إلى تعطيل استمرارية المؤسسات وقيّد نمو الخبرات المتوسطة. نتيجة لذلك، دخل جزء كبير (٢٨٪) من المهنيين الذين لديهم أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة إلى القطاع قبل تأخيرات الانتخابات، في حين يظل المهنيون في منتصف الحياة المهنية (من ٤ إلى ٩ سنوات من الخبرة) قلة. كان معظم المشاركين (٦٧٪) على دراية بقانون البلديات، يليه قانون المشتريات العامة (٣٧,٥٪) وقانون الوصول إلى المعلومات (٣٢,٥٪)، مما يبرز درجة متوسطة من المعرفة بالقوانين ذات الصلة. ومع ذلك، كان عدد كبير (٢٣٪) غير مدركين لأي من القوانين المدرجة، مما يبرز الحاجة إلى تحسين التعليم القانوني.

فيما يتعلق بجهود مكافحة الفساد، لم يكن ٧٨٪ من المشاركين على دراية بأي تدابير في مجالسهم، وكان غالبية المشاركين (٦٨,٥٪) يرون أن الفساد منتشر على نطاق واسع. اعتقد معظم المشاركين (٧٢٪) أن الفساد يؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرارات، بينما رأى ٧٦,٥٪ أن النساء يلعبن دورًا في معالجة الفساد. شعر ٨٢٪ من الأفراد بأن قنوات مكافحة الفساد الحالية غير فعالة، ونتيجة لذلك، فإن ٧٨,٤٪ من أولئك الذين كانوا على دراية بآليات الإبلاغ عن الفساد لم يستخدموها. هذا يبرز القضايا الكبيرة المتعلقة بالوصول والثقة، مما يشير إلى فجوة كبيرة في فعالية نظم مكافحة الفساد والحاجة الملحة للإصلاحات.

اقترح المشاركون قوانين أكثر صرامة، ونظم تقارير شفافة، وتحسينات في التدقيق كإجراءات أساسية لمعالجة الفساد. كما أيد غالبية كبيرة (٧٥٪) فرض عقوبات أكثر صرامة للفساد، بينما أولى آخرون الأولوية للمشاركة المجتمعية والشراكات مع المجتمع المدني. وأيد عدد كبير (٨٠,٥٪) أن الشمولية في اتخاذ القرارات يمكن أن تساعد في تقليل الفساد، مع اقتراحات لزيادة مشاركة النساء في الحوكمة. وظهر التدريب على الأطر القانونية، والقيادة، وقوانين مكافحة الفساد كأمر أساسي لتمكين الأفراد من مكافحة الفساد بفعالية. تم تحديد الحواجز التي تشمل الضغط السياسي (٦٧٪)، وضعف التنفيذ (٥٨,٥٪)، والمعايير الاجتماعية التي تتسامح مع الفساد (٥١٪)، مما يعكس تحديات نظامية كبيرة.

في الختام، يبرز الاستطلاع القلق الواسع من الفساد في الحوكمة البلدية، إلى جانب الدعوة إلى تقوية الأطر القانونية، وتحسين نظم التقارير، وزيادة الشمولية، وتعزيز التدريب. تشير النتائج إلى أنه في حين أن الوعي بالفساد وآثاره منتشر، فإن هناك العديد من العوائق التي تحول دون معالجة القضية بشكل فعال، مما يتطلب إصلاحات شاملة واستراتيجيات مكافحة فساد أكثر قوة.

ب. دليل المقابلات مع المصادر الرئيسية (KIIs) لدور النساء بتدابير مكافحة الفساد في الحكم المحلي

تقدم هذه الدراسة نتائج المقابلات مع المصادر الرئيسية (KII) التي تم إجراؤها لاستكشاف وعي النساء بتدابير مكافحة الفساد في الحكم المحلي في لبنان. استهدفت المقابلات خبراء في الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتأثير المجتمع، بهدف جمع رؤى حول الأطر المؤسسية، والسياسات الحالية، والتحديات، والفرص لتعزيز الشفافية والمساءلة.

ركز النقاش على عدة مجالات رئيسية، بما في ذلك تصورات الفساد في الحكم المحلي، ووعي النساء وتطبيقهن لتدابير مكافحة الفساد، والعوائق التي تواجه النساء، وفعالية آليات الإبلاغ والمساءلة، واحتياجات بناء القدرات، وتأثير زيادة مشاركة النساء في مكافحة الفساد.

شملت المقابلات مساهمات من قبل اخصائيين/ات وناشطين/ات في المجال البلدي: الدكتورة جوزفين زغيب، عضو مجلس بلدية كفرذبيان؛ السيدة نجوى باسيل، عضو سابق في بلدية جبيل؛ النائب رازي الحاج؛ السيد جان حنا، مدرب وخبير في المجال البلدي؛ السيدة لارا سعادة، خبيرة قانونية وجندرية؛ والسيدة فيكي زوين، عضو مستقيل في بلدية سن الفيل، مستشارة سياسية ومدربة. لضمان سرية المشاركين/ات، تقوم هذه الدراسة بتحليل ملاحظاتهم/ن وتجاربهم/ن الجماعية، وتقديم توصيات مبنية على الأدلة لتعزيز دور النساء في تعزيز ممارسات مكافحة الفساد داخل هياكل الحكم المحلي.

١. تصور الفساد في الحكم المحلي

يُعترف على نطاق واسع بالفساد داخل الإدارات البلدية كمشكلة متفشية، تتجلى في أشكال متعددة تعيق الشفافية والمساءلة. قدم الخبراء أمثلة ملموسة على الفساد، مع وجود حالات متكررة تشمل الفواتير المضخمة أو المزورة وعمليات الشراء الغامضة. أشار أحد الخبراء إلى التلاعب بالمناقصات، حيث تُمنح العقود للكيانات السياسية المتحالفة أو يتم تكييفها لتلبية مصالح معينة. وبالمثل، أشار خبير آخر إلى أن اللجان تتخذ في كثير من الأحيان قرارات كبيرة دون شفافية، مما يعزز من الممارسات الفاسدة. كما تم تحديد إساءة استخدام الأختام البلدية والوثائق الرسمية، مما يشير إلى ضعف النظام الرقابي والإداري.

تساهم عدة عوامل رئيسية في استمرار الفساد في الحكم المحلي. إن غياب الرقابة الفعالة، سواء على المستويين المركزي أو اللامركزي، يلعب دورًا حاسمًا في تمكين الفساد من الازدهار. على الرغم من وجود قوانين لمكافحة الفساد، أشار الخبراء إلى أن تطبيقها غالبًا ما يكون غير كاف. كما أشار أحد الخبراء إلى أن غياب المساءلة يسمح للفساد بالازدهار على الرغم من وجود الأطر القانونيةً. إن المركزية في السلطة داخل المجالس البلدية إلى جانب آليات المراقبة الضعيفة تزيد من تفاقم المشكلة من خلال السماح للمسؤولين العامين بالتصرف دون عقاب. كما تم ذكر الضغوط السياسية والمحسوبية كعوامل رئيسية تدفع الفساد، حيث يفضل المسؤولون البلديون في كثير من الأحيان المصلحة الحزبية أو الشخصية على الخدمة العامة.

في موضوع الجنس والفساد، كانت الردود متباينة لكنها قدمت رؤى قيمة. أشار ثلاثة خبراء إلى أن الفساد في الإدارات البلدية أكثر شيوعًا بين الرجال، ويرجع ذلك أساسًا إلى دورهم المسيطر في الحكم المحلي. أشار أحد الخبراء إلى دراسة تقترح أن الرجال أكثر عرضة للفساد بسبب الشبكات التي يشكلونها والمواقع القيادية التي يشغلونها في عمليات اتخاذ القرارات. ومع ذلك، تم الإشارة أيضًا إلى أنه بينما تشارك النساء بشكل أقل في الحكم المحلي، فإنهن يميلن إلى أن يكن أكثر اجتهادًا وأقل ميلًا للانخراط في الممارسات الفاسدة. قال أحد الخبراء إن النساء، بسبب تواجدهن المحدود في المجالس البلدية، قد يجدن صعوبة أكبر في المشاركة في الممارسات الفاسدة. بالإضافة إلى ذلك، أشار خبير آخر إلى أن الدراسات بشكل عام تشير إلى أن النساء أقل ميلًا للانخراط في الفساد مقارنة بالرجال.

وجهة نظر بديلة تحدت فكرة ربط الفساد مباشرة بالجنس. كما جادل أحد الخبراء قائلاً:

> **"لا أوافق على هذا البيان. كمواطنين لبنانيين، شهدنا الرجال والنساء يشاركون في الفساد داخل البلديات والشؤون العامة. وعلى النقيض من ذلك، هناك أيضًا رجال ونساء جديرون بالثقة. المشكلة، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، تكمن في حقيقة أن الرجال يهيمنون على الشؤون العامة والبلدية بسبب أعدادهم الأكبر. هذه الهيمنة تخلق الانطباع بأن الرجال أكثر فساداً. مع تمثيل النساء فقط ٥,٦٪ من المسؤولين البلديين، من الواضح أنه ليس كل النساء في المناصب القيادية صادقات، كما أنه ليس كل الرجال فاسدون. لذلك، لا يمكننا تعميم القول إن الرجال أكثر فسادًا من النساء بشكل جوهري. علاوة على ذلك، بما أن معظم القادة البلديين والمسؤولين الكبار هم من الرجال، فإنهم بطبيعة الحال لديهم فرص أكثر للانخراط في الفساد."**

تؤكد هذه الوجهة أن الفساد ليس مرتبطًا بالجنس بشكل جوهري، بل بالعوامل الهيكلية والنظامية، مثل اختلالات القوة وهيمنة الرجال على المناصب القيادية. وأشار الخبير إلى أن كلًا من الرجال والنساء قد أظهروا سلوكًا فاسدًا، بينما أظهر آخرون النزاهة، محذرًا من التعميمات.

تعكس ردود الخبراء الطبيعة المتجذرة للفساد داخل الإدارات البلدية، والتي تتفاقم بسبب ضعف الرقابة، والضغوط السياسية، واستمرار المحسوبية. كما تؤثر الديناميكيات الجنسانية على أنماط الفساد، لكن القضايا النظامية، بما في ذلك تركيز السلطة والتمثيل المحدود للنساء في المناصب القيادية، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الفرص للممارسات الفاسدة.

٢. معرفة وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد

يشير معرفة وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد في العمل البلدي إلى مجموعة معقدة من التحديات والفرص. على الرغم من وجود اعتراف بقوانين مثل قانون المناقصات العامة، وقانون المحاسبة العامة، وقانون الوصول إلى المعلومات، وقانون حماية المبلغين عن الفساد، إلا أن هناك فجوات في التدريب والفهم. أشار الخبراء إلى غياب المعرفة المؤسسية والاستعداد بين المسؤولين البلديين، الذين غالبًا ما يتخذون أدوارهم دون تدريب كاف في الحوكمة والقوانين والبروتوكولات. هذا النقص في الوعي يضعف التطبيق الفعال لقوانين مكافحة الفساد ويسمح للفساد النظامي بالازدهار. تشمل الأمثلة المطالبات بالتمويل العام دون مبرر، وتجاوز عمليات المناقصات، والمقاومة لتأسيس عمليات بلدية من خلال تدابير مثل تتبع الأموال والتدفقات الشفافة للعمل.

تُعتبر قوانين مكافحة الفساد أساسية ولكنها غير كافية دون تنفيذ ومراقبة مناسبة. أشار الخبراء إلى أنه على الرغم من وجود الأطر القانونية للحد من الفساد، إلا أن غياب المساءلة وآليات التنفيذ يضعف بشكل كبير من تأثيرها. وتشمل الاقتراحات لتحسين التنفيذ إنشاء مراقبين ماليين داخليين وخارجيين، وتركيب كاميرات مراقبة، وإنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ عن الفساد. بالإضافة إلى ذلك، أشار جميع الخبراء إلى ضرورة أن تتولى النساء أدوارًا أكثر نشاطًا في اللجان البلدية، خاصة تلك التي تتحمل مسؤوليات إشرافية، حيث أن مشاركتهن المحدودة قد أعاقت الجهود لتعزيز المساءلة الأكبر.

تم تحديد التدخلات السياسية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية كعقبات كبيرة أمام تقليل الفساد. غالبًا ما تواجه المجالس البلدية انقسامات سياسية، مما يعرض الأولويات الحكومية للمصالح الحزبية. كما أن الرواتب المنخفضة لموظفي البلديات تشجع على الرشوة وأشكال أخرى من السلوكيات غير القانونية. علاوة على ذلك، تواجه بعض الإصلاحات الهيكلية، مثل تنفيذ الشفافية من خلال تغييرات في الإجراءات والهيكلية، مقاومة من المصالح المتجذرة في الإدارات البلدية.

كان من النقاط الأخرى المثيرة للقلق هو الطبيعة القديمة لبعض القوانين. على سبيل المثال، تم الإشارة إلى قانون المحاسبة العامة باعتباره بحاجة إلى إصلاح ليتماشى مع التحديات الحالية. شدد الخبراء على ضرورة أن يتم تعليم المسؤولين البلديين والمواطنين بشكل أفضل حول الأطر القانونية الحالية. وأكدوا أن المساءلة يجب أن تصبح قاعدة اجتماعية لتحفيز التغيير الحقيقي، خاصة في سياق غياب الرقابة العامة الذي سمح للفساد بالتجذر العميق.

تتضمن التحديات الإضافية البيروقراطية الإدارية، والضغوط السياسية من السلطات المركزية، والتأثيرات الخارجية في المناطق المتأثرة بالنزاع أو الوجود العسكري. علاوة على ذلك، فإن بعض رؤساء البلديات عرضة للابتزاز من قبل الكيانات السياسية، نظرًا لمشاركتهم السابقة في ممارسات فاسدة. هذه الديناميكيات تضعف نزاهة الحكم البلدي بشكل عام وتعيق جهود مكافحة الفساد.

على الرغم من هذه التحديات، هناك اعتراف بأن تدابير مكافحة الفساد يمكن أن تكون فعالة إذا تم دعمها برقابة قوية، وتدريب منتظم، وإصلاحات مؤسسية. تشمل الاقتراحات تحديث القوانين القديمة، وتمكين المجالس البلدية من خلال مهام أكثر وضوحًا، وإنشاء آليات تعاونية مع هيئات الرقابة لضمان المساءلة. كما تم تسليط الضوء على أهمية المبادرات التدريبية المتطورة بالتعاون مع السلطات المركزية، مثل وزارة الداخلية، لتجهيز موظفي البلديات بالأدوات والمعرفة اللازمة لمكافحة الفساد بشكل فعال.
تكشف الرؤى أن الأطر القانونية توفر أساسًا لمعالجة الفساد، ولكن نجاحها يعتمد على التنفيذ القوي، والإرادة السياسية، والتحول الثقافي نحو الشفافية والمساءلة. الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، جنبًا إلى جنب مع زيادة مشاركة المواطنين، أمر أساسي لتقليل الفساد وتعزيز الثقة في الحكم البلدي.

٣. الحواجز التي تواجهها النساء في مكافحة الفساد

إن تمثيل النساء الضعيف في اللجان البلدية ذات السلطة الكبيرة في اتخاذ القرارات، مثل لجان المناقصات، والمشتريات، والتسليم، والتقييم، يعد مشكلة منتشرة في العديد من البلديات. بدلاً من ذلك، يتم relegating النساء إلى اللجان الاجتماعية والثقافية، التي، رغم أهميتها، غالبًا ما تُعتبر أقل تأثيرًا في الإشراف المالي وتخصيص الموارد. هذا التوزيع للمهام يحد من قدرة النساء على مواجهة الفساد بشكل مباشر، حيث تنشأ الممارسات الفاسدة في اللجان المعنية بالمالية والمشتريات. علاوة على ذلك، فإن استبعاد النساء من هذه الأدوار الحاسمة يحد من فرصهن في اكتساب خبرة ومعرفة قيمة في الإشراف المالي، مما يعوق قدرتهن على الدعوة للشفافية والنزاهة في القطاعات الأكثر عرضة للفساد.
تتمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها عضوات المجالس البلدية في نقص الاعتراف بقدراتهن القيادية وقبولها، خاصة في مجالات مثل المشتريات والتقييم. وقد تم توضيح هذا التحيز الثقافي بشكل صارخ من خلال حادثة تم فيها رفض مرشحة مؤهلة كانت تخوض الانتخابات لمنصب رئيس بلدية أو نائب رئيس بلدية. وعلى الرغم من مؤهلاتها القوية، تم تقديم الرفض ليس على أنه مسألة كفاءتها، ولكن باعتباره خطرًا يُحتمل أن يؤثر على الشفافية تحت قيادتها. تسلط مثل هذه الحوادث الضوء على التحيزات الثقافية والمؤسسية العميقة التي تقوض سلطة النساء وتقيد قدرتهن على تنفيذ تدابير مكافحة الفساد. حتى عندما تتغلب النساء على هذه الحواجز، يتم غالبًا تعيينهن في أدوار ذات تأثير أقل على اتخاذ القرارات المالية، مما يُهمش من تأثيرهن في مكافحة الفساد.
تؤثر التصورات الاجتماعية والثقافية بشكل كبير على قدرة النساء في معالجة الفساد أو الإبلاغ عنه. غالبًا ما لا يتم أخذ النساء في المجالس البلدية على محمل الجد أو يُنظر إليهن على أن لديهن الخبرة اللازمة لقيادة المبادرات الحاسمة لمكافحة الفساد، خاصة تلك التي تتعلق بالتمويل العام والمشتريات. يثني هذا التحيز الثقافي النساء عن المشاركة الكاملة في عمليات اتخاذ القرارات، مما يزيد من تهميش تأثيرهن في المجالات الأكثر عرضة للممارسات الفاسدة. علاوة على ذلك، فإن التوقع المجتمعي بأن تشغل النساء أدوارًا محصورة في المجالات الاجتماعية أو الثقافية يقلل من رؤيتهن في المجالات الأكثر أهمية والمعرضة للفساد. هذه التصورات الثقافية تخلق بيئة قد تشعر فيها النساء بعدم الدعم، وأقل تمكينًا، أو حتى محبطات من اتخاذ إجراءات ضد الفساد، خاصة عندما لا يُنظر إليهن على أنهن متساويات في عمليات اتخاذ القرارات.
يشير الخبراء أيضًا إلى وجود اختلافات واضحة في كيفية تعامل الرجال والنساء مع مكافحة الفساد. تميل النساء إلى أن يكنّ أكثر انتباهاً للتفاصيل، حيث يتبعن العمليات بدقة ويحددن الفروقات أو الممارسات المهدرة. ومع ذلك، غالبًا ما تحد الحواجز النظامية والأدوار المحددة ثقافيًا للنساء من مشاركتهن. بالمقابل، فإن الرجال عادة ما يكون لديهم وصول أكبر إلى اللجان المؤثرة والمناصب القيادية حيث يكون الفساد أكثر احتمالاً للحدوث، مما يسمح لهم بالتأثير وربما الاستمرار في الأنظمة الفاسدة. على الرغم من أن النساء قد يمتلكن المهارات والعزيمة اللازمة لمكافحة الفساد بشكل فعال، إلا أن استبعادهن من المناصب الرئيسية في اتخاذ القرارات يقيّد بشكل كبير قدرتهم على إحداث تغيير حقيقي.

٤. فعالية آليات الإبلاغ والمساءلة

أشار الخبراء إلى وجود فجوة كبيرة بين القنوات الحالية للإبلاغ عن الفساد وفعاليتها. تم تحديد أنه رغم وجود الأطر القانونية والآليات التي تهدف إلى مكافحة الفساد، إلا أن تنفيذها، ومراقبتها، وفرضها تبقى ضعيفة. على سبيل المثال، في مشروع مشترك بين بلدية ومنظمة غير حكومية، حدث دفع زائد قدره ٢٠٠٠ دولار. بدلاً من إعادة الأموال الزائدة إلى ميزانية البلدية كما هو مطلوب، واجه المشرفون على المشروع مقاومة من المعنيين، مما كشف عن عقلية استغلال الأموال العامة بدلاً من الالتزام بالمساءلة المالية الصحيحة. تنشأ تحديات مشابهة عندما يطالب الأفراد بمناصب في البلدية أو يسعون لتجاوز العمليات السليمة، مثل تجاوز نظام المناقصات.

أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المجالس البلدية في مكافحة الفساد هو تأثير العائلات والأحزاب السياسية، التي تتضارب مصالحها في كثير من الأحيان مع المصلحة العامة. كما أن الإدارة الداخلية للبلديات تعاني من نقص في الموارد، مع رواتب منخفضة وانتشار الرشوة بين الموظفين البلديين. كما أشار أحد الخبراء إلى أن العمل على مؤسسات البلديات من خلال تحديد الأدوار والمهام والمسؤولية وآليات المراقبة قوبل بالمقاومة. حتى المبادرات، مثل تركيب الفواصل الزجاجية في المكاتب البلدية، تم رفضها من قبل الأقسام المؤثرة، مثل التخطيط والهندسة، التي تتمتع بسلطة كبيرة في العمليات البلدية.

تسلط هذه المقاومة الضوء على التحدي الأوسع في مكافحة الفساد. يتفق الخبراء على أن معالجة هذه القضية تتطلب وجود رئيس بلدية ذو قيادة قوية يمكنه فرض الشفافية على جميع مستويات الحكم البلدي. إن استمرار الرشوة، حيث يدفع المواطنون للموظفين لتسريع معاملاتهم، يعقد الجهود المبذولة للحد من الفساد.

كما ناقش الخبراء أهمية آليات المساءلة الفعالة والتحديات في تنفيذها. شارك أحد الخبراء مثالاً من تجربته في عملية شراء معدات إزالة الثلوج. على الرغم من الخطط لتركيب أجهزة مراقبة على الجرافات في المناطق النائية، تم إزالة الأجهزة، وتم تقديم فواتير مبالغ فيها مع ساعات عمل زائدة. يسلط هذا المثال الضوء على كيف أن غياب الإشراف وآليات المساءلة المناسبة يسهل الفساد والإسراف. عندما يتم رفض أو تجاوز آليات المراقبة والمساءلة، يزدهر الفساد، وتصبح الجهود المبذولة لمنع الهدر وإساءة استخدام الأموال أقل فاعلية.

أكد العديد من الخبراء على أهمية آليات الإبلاغ، إذ يعتقدون أنه رغم أن القنوات المتاحة للإبلاغ عن الفساد قد لا تكون دائمًا فعالة، إلا أنها ضرورية لبدء التغيير. الثقة في هذه الآليات، رغم أنها ليست شاملة، لا تزال موجودة لدى بعض الأفراد. كما أوضح أحد الخبراء، حتى إذا كانت عمليات الإبلاغ الرسمية غير فعالة، يمكن أن يلعب المجتمع المدني، والنشطاء، ووسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تحميل الحكومة المسؤولية. من خلال بناء الضغط وتشكيل شبكات المناصرة، يمكنهم دفع الحكومة للتحرك في حالات الفساد، على الرغم من تحديات المقاومة البيروقراطية.

علاوة على ذلك، يتطلب تنفيذ آليات مساءلة فعالة جهدًا مستمرًا وإصرارًا. كما أشار أحد الخبراء، فإن المساءلة لا تتحقق من خلال إجراءات لمرة واحدة، بل من خلال المناصرة المستمرة، واهتمام وسائل الإعلام، والإجراءات القانونية. وأكد خبير آخر على هذه الفكرة، مشددًا على أن خلق نقاط ضغط داخل النظام وتحريك وسائل الإعلام والمواطنين هي استراتيجيات أساسية لضمان مواجهة الفساد.

على الرغم من وجود آليات للإبلاغ عن الفساد، إلا أن فعاليتها محدودة بسبب المقاومة المؤسسية، والتحيزات الثقافية، والديناميكيات السياسية والاجتماعية المتجذرة داخل البلديات. يتفق الخبراء على أن تحسين هذه الآليات يتطلب إرادة سياسية أقوى، وإصلاحات مؤسسية، وزيادة مشاركة المجتمع المدني لتطبيق الضغط المستمر على النظام وضمان متابعة المساءلة بلا تراخٍ.

٥. احتياجات بناء القدرات والاقتراحات

تؤكد الردود على الحاجة الملحة لبرامج بناء القدرات لتعزيز قدرة النساء المنتخبات في المجالس البلدية على مكافحة الفساد بفعالية. يتفق الخبراء على أن هذه البرامج يجب ألا تقتصر على النساء فقط، بل يجب أن تمتد لجميع أعضاء المجالس البلدية، سواء الرجال أو النساء، حيث من الضروري أن يفهم الجميع مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية والإدارة المالية. ومع ذلك، فإن التحديات الخاصة التي تواجهها النساء في المجالس البلدية تتطلب مبادرات موجهة تعالج احتياجاتهن وحواجزهن الفريدة.

أشار أحد الخبراء إلى أنه، بينما تتفوق النساء في تنفيذ المشاريع الاجتماعية وتأمين التمويل، فإنهن غالباً ما يواجهن عقبات مؤسسية بسبب عمليات اتخاذ القرارات التي تتسم بالتحيز الجنسي. وغالباً ما يتم تخصيص النساء للجنة اجتماعية أو ثقافية، والتي تعتبر أقل تأثيراً. وتزداد هذه التهميش تعقيداً بسبب الهياكل التي يهيمن عليها الذكور في اتخاذ القرارات، حيث يتم تشكيل اللجان وتوزيع الأدوار وفقاً لوجهات نظر الرجال. تم تحديد إدخال مفهوم الحصة الجندرية كخطوة رئيسية نحو ضمان تمثيل أكثر عدلاً للنساء في المجالس البلدية. من دون هذه الحصص، سيكون من الصعب تحقيق تمثيل ذو مغزى، مثل أن تكون ٦ من أصل ١٢ عضواً في المجلس من النساء.

علاوة على ذلك، يؤكد الخبراء على ضرورة أن تركز برامج التدريب للرجال والنساء على فهم الإجراءات المالية، والشفافية في المشتريات، والأطر القانونية التي تحكم إدارة البلديات. كما أشار أحد الخبراء إلى أن الوعي المالي، وخاصة فهم الفواتير وإعداد الميزانيات وإجراءات المشتريات، يعد أمراً أساسياً لمنع الفساد. هذه المهارات أساسية لجميع الموظفين العامين، وليس للنساء فقط، لضمان أنهم مجهزون للتعرف على الفساد ومعالجته بفعالية ضمن العمليات البلدية.

إضافةً إلى الوعي المالي الأساسي، يدعو الخبراء إلى التدريب على الحكم الرشيد والديمقراطية وتبادل الأدوار. وقد لوحظ أن إدارة البلديات غالباً ما تتشكل من خلال عقليات أبوية، مما قد يعيق التقدم والشفافية. لذلك، فإن التدريب على كيفية التنقل في هذه الهياكل المؤسسية وتطوير استراتيجيات لفرض التأثير في اللجان الرئيسية لصنع القرار أمر بالغ الأهمية بالنسبة للنساء اللواتي يسعين للعب دور أكثر بروزاً في مكافحة الفساد.

وتعزز الحاجة إلى بناء القدرات المستمرة من خلال حقيقة أن العديد من النساء في المجالس البلدية لا يزالن مستبعدات من اللجان الأكثر تأثيراً وتأثيراً مالياً. إن هذا الاستبعاد يحد من قدرتهن على معالجة قضايا الفساد بشكل مباشر. يقترح الخبراء أن تسعى النساء المهتمات بالمناصب العامة بشكل استباقي للحصول على وظائف في هذه اللجان المؤثرة وأن يعلنوا عن ترشيحهن لإحداث تغيير حقيقي.

وأخيراً، تشير الردود إلى أن الأمر لا يقتصر فقط على النساء، بل يجب أن يحصل جميع أعضاء المجالس البلدية على تدريب حول تدابير مكافحة الفساد. إن فهم القوانين المالية وآليات المشتريات والإجراءات الإدارية أمر بالغ الأهمية لمنع الفساد. يجب على مؤسسات الحكم البلدي ضمان تنفيذ مبادرات بناء القدرات لجميع الأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على تمكين النساء. سيساهم هذا النهج في خلق نظام بلدي أكثر شفافية وفعالية.

لمكافحة الفساد بفعالية، يجب أن يركز بناء القدرات للنساء المنتخبات في المجالس البلدية على مجموعة واسعة من المهارات، بما في ذلك الإدارة المالية وإجراءات المشتريات، وصولاً إلى الحكم الرشيد والأطر القانونية. علاوة على ذلك، يجب على مؤسسات الحكم البلدي تقديم الدعم والبنية التحتية اللازمة لضمان أن تتمكن النساء من المشاركة الكاملة في عمليات اتخاذ القرارات، خاصة في المجالات المعرضة للفساد.

٦. تأثير زيادة مشاركة النساء على جهود مكافحة الفساد

يعتقد على نطاق واسع أن زيادة عدد النساء في المناصب القيادية داخل الحكومات المحلية لها تأثير إيجابي في تقليل الفساد، وتحسين الشفافية، وتعزيز المساءلة. يكمن السبب وراء هذا الاعتقاد في أن النساء يميلن إلى التركيز على تحقيق النتائج بدلاً من المكاسب الشخصية، خصوصاً في المشاريع الاجتماعية. ويُعتبر هذا المنهج الموجه نحو النتائج عاملاً رئيسياً في التخفيف من الممارسات الفاسدة. وأكد أحد الخبراء أن نجاح النساء في العمل الاجتماعي ونهجهن الموجه نحو الأهداف يمكن أن يقلل من الفساد، خاصة عندما تتزايد مشاركتهن. ويُبرز ذلك أهمية ضمان أن تكون النساء جزءًا من الحوكمة البلدية، بدءًا من التعليم المبكر وصولاً إلى المناصب القيادية. إن تنفيذ الحصص الجندرية يظل أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن تكون المزيد من النساء مشاركات فعلاً في الحوكمة البلدية. وأشار أحد الخبراء إلى أن وجود النساء في الأدوار التحضيرية والأساسية، مثل تلك الموجودة في المدارس أو المنظمات المجتمعية، أمر ضروري لتمكينهن من تطوير المهارات والوعي اللازمين لشغل الأدوار في إدارة البلديات. من دون هذا التحضير، قد لا تكون النساء مستعدات بشكل كاف لتولي المناصب القيادية. وبالتالي، تعمل الحصص الجندرية كآلية مهمة لضمان مشاركة النساء في المجالس البلدية.

من الناحية العملية، يمكن أن يؤدي زيادة مشاركة النساء في المناصب القيادية إلى تحسين الشفافية وتقليل الفساد. أشار الخبراء إلى أن انتباه النساء للتفاصيل، خاصة في الأمور الإدارية والتنظيمية، يجعلهن فعّالات في الأدوار التي تتطلب إشرافًا دقيقًا وحوكمة. على سبيل المثال، تم مشاركة حالة قامت فيها امرأة قائدة بتدريب على المراقبة والتدقيق ساعد في اكتشاف الفساد داخل البلدية. أظهرت هذه الحالة كيف يمكن أن يؤدي القيادة النسائية إلى التحقيقات الداخلية وتحقيق المساءلة عند اكتشاف الممارسات غير القانونية مثل الفواتير الاحتيالية.

لتشجيع المزيد من النساء على تولي الأدوار القيادية في الحوكمة البلدية، أكد الخبراء على أهمية التوعية والحماية. يجب أن تركز برامج التدريب، والسياسات الحساسة للجندر، والإصلاحات القانونية على خلق بيئة داعمة حيث يمكن للنساء الازدهار في المناصب القيادية. تشمل الإجراءات الرئيسية زيادة الوعي العام، وضمان تجهيز النساء للقيادة من خلال التعليم، وتوفير الحماية للنساء اللواتي يتولين المناصب القيادية.

علاوة على ذلك، يلعب صناع القرار الذكور الحاليون في الحكومات المحلية دورًا كبيرًا في دعم وتعزيز مشاركة النساء في جهود مكافحة الفساد. اقترح الخبراء أن هؤلاء القادة الذكور يحتاجون إلى الثقة في النساء اللواتي يترشحن للمناصب والسماح لهن بالمساهمة بشكل هادف في عمليات اتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقادة الذكور دعم الحصص الجندرية، والدعوة إلى الإصلاحات التشريعية، والمساعدة في خلق ثقافة من المساءلة التي تشجع النساء على تولي المناصب القيادية دون الخوف من التمييز أو التحرش.

تُعتبر النساء في المناصب القيادية عاملاً حاسمًا في تحسين الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في الحكومات المحلية. لتشجيع المزيد من النساء على المشاركة في الحوكمة البلدية، فإن مزيجًا من زيادة الوعي، والإصلاحات القانونية، والحصص الجندرية أمر ضروري. يجب على الرجال في المناصب القيادية دعم النساء بنشاط في هذه الجهود من خلال تعزيز بيئة سياسية شاملة وشفافة ووجود معايير واضحة للترشيحات والترقيات.

٧. التوصيات السياسية والعملية التي قدمها الخبراء

تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية لتحسين الحوكمة البلدية في لبنان في تنفيذ الحصص الجندرية. سيساهم ذلك في ضمان مشاركة النساء في المناصب القيادية داخل المجالس البلدية، مما يعزز اتخاذ قرارات أكثر عدلاً وشمولية. بالإضافة إلى ذلك، من شأن اعتماد التمثيل النسبي في الانتخابات المحلية أن يعزز تنوع المجالس، ويعكس أفضل الأحزاب السياسية، ويعزز الإصلاح الذاتي والمساءلة الداخلية.

من الضروري أيضًا تعزيز التدقيق الداخلي داخل البلديات. من خلال إنشاء آليات تدقيق قوية، يمكن للبلديات مراقبة الأنشطة المالية والإدارية بفعالية، مما يقلل من خطر الفساد. من المهم بنفس القدر تمكين أعضاء المجالس البلدية من اختيار القادة بناءً على الكفاءة بدلاً من الثروة أو المحسوبية، مما يضمن أن يكون القادة قادرين ومسؤولين.

إصلاح صلاحيات رؤساء البلديات هو قضية رئيسية أخرى. يقترح الخبراء لامركزية اتخاذ القرار عن طريق تشكيل لجنة تنفيذية مكونة من عدة أعضاء مسؤولين عن إعداد الميزانية والإدارة المالية. سيساهم ذلك في تحسين الشفافية وتيسير نموذج حوكمة أكثر تعاونية ومشاركة.

إن لامركزية الحوكمة أمر بالغ الأهمية في لبنان لتوفير المزيد من الاستقلالية للبلديات المحلية، مما يسمح لها بالاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المحددة لمجتمعاتها. سيؤدي ذلك إلى تقليل تركيز السلطة في مستوى الحكومة المركزية وضمان توزيع أكثر عدلاً للموارد عبر المناطق.

تشمل الإصلاحات الأخرى إنشاء لجان أحياء لزيادة المشاركة المحلية وضمان أن تعكس الحوكمة البلدية احتياجات المجتمع بدقة. كما أن إنشاء مجالس بلدية شبابية سيوفر للشباب المهارات والمعرفة اللازمة للخدمة العامة، بينما يعزز القيادة المستقبلية الملتزمة بالحكم الرشيد.

إن المراقبة والتقييم الفعّالين هما جزء أساسي من نجاح هذه الإصلاحات. ستساهم تعيين فرق أو أقسام مخصصة للإشراف على الأنشطة البلدية، وخاصة في مجال المشتريات، في تحسين إدارة الموارد والمساءلة. كما أن إنشاء قضاء عادل ومستقل أمر أساسي لضمان مساءلة البلديات، وخاصة في معالجة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ قانون حق الوصول إلى المعلومات في لبنان أمر حيوي. في حين يضمن القانون الوصول العام إلى المعلومات البلدية الأساسية، فإن تنفيذه غير المتسق يقوض الشفافية. إن ضمان الامتثال لهذا القانون سيمكن المواطنين من محاسبة الحكومات المحلية ويساعد في مكافحة الفساد.

مجال إصلاح آخر حاسم هو خلق بيئة آمنة وخالية من العنف في الفضاءات السياسية والبلدية. إن إنشاء آليات واضحة وفعالة لتلقي ومعالجة الشكاوى، خاصة تلك المتعلقة بالتمييز أو التحرش، أمر أساسي. يجب أن تعطي هذه الآليات الأولوية لحماية وخصوصية المشتكين.

كما أن تدريب النساء على معالجة مشكلة العنف الإلكتروني المتزايدة يعد أولوية. علاوة على ذلك، يجب أن يكون تعزيز التعاون بين النساء في السياسة والعمل البلدي جزءًا من استراتيجية أوسع لإنشاء شبكات دعم عبر مختلف قطاعات اتخاذ القرار. ستتيح منصات الحوار للنساء تبادل الخبرات وتنسيق الجهود والدعوة إلى السياسات التي تزيد من مشاركة النساء في الحوكمة.

أخيرًا، يجب تعديل اللوائح الوظيفية لضمان إدراج النساء في اللجان الرئيسية ومنع استبعادهن من أي مهام، وذلك لتعزيز المساواة بين الجنسين في الحوكمة المحلية.

تهدف هذه الإصلاحات إلى إنشاء نظام حوكمة أكثر شفافية ومساءلة وشمولية، يمكّن كلًا من النساء والرجال من المساهمة بشكل متساوٍ في العملية السياسية، مما يساعد لبنان على إنشاء إطار حوكمة بلدية أكثر عدلاً وفعالية.

ج. دليل مناقشة مجموعة التركيز (FGD) لمعرفة النساء بتدابير مكافحة الفساد في الحكم المحلي

بناءً على الرؤى التي تم جمعها من خلال سلسلة من أربع مناقشات لمجموعات التركيز (FGDs) التي أجريت لاستكشاف وعي النساء بتدابير مكافحة الفساد ضمن الحكم المحلي في لبنان. جمعت هذه المناقشات نساء مشاركات بشكل فعّال في المجالس البلدية عبر مناطق متنوعة، بما في ذلك جبل لبنان، الشمال، البقاع، وغرب البقاع، مما وفر منصة لمشاركة تجاربهن، إدراكهن، والتحديات التي يواجهنها في معالجة الفساد. للأسف، بسبب الحرب الأخيرة، لم يكن من الممكن تضمين المشاركين من جنوب لبنان.

كان الهدف هو التعمق في فهمهن للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، فعالية الآليات الحالية، والعوائق التي يواجهنها في تعزيز الشفافية والمساءلة.

تم تصميم كل جلسة لتشمل ما يصل إلى ١٠ مشاركين، وذلك لتسهيل الحوار المفتوح والمثمر حول المواضيع الرئيسية مثل الإلمام بالقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، الخبرات المتعلقة بممارسات المساءلة، والتحديات الاجتماعية والمؤسسية التي يتم مواجهتها في الحكم البلدي. كما استكشفت المناقشات استخدام أدوات مكافحة الفساد، احتياجات بناء القدرات، وتوصيات المشاركات لتحسين الأطر الحوكمة ودور النساء في مكافحة الفساد.

سيتم تحليل نتائج المناقشات الأربع جميعها بشكل جماعي لتحديد الاتجاهات المشتركة، التحديات الرئيسية، والحلول القابلة للتنفيذ. ستساهم هذه الرؤى في فهم أعمق لكيفية تمكين النساء في الحكم المحلي للمشاركة الفعّالة في جهود مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة داخل مجتمعاتهن.

١. فهم الفساد والمساءلة

أظهر المشاركون مستويات متفاوتة من الوعي حول القوانين التي تهدف إلى مكافحة الفساد. كان بعضهم على دراية بالتشريعات الرئيسية مثل قانون الوصول إلى المعلومات، وقانون المناقصات العامة، والقانون البلدي، معترفين بأهميتها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المجالس البلدية. ومع ذلك، اعترف العديد من المشاركين بأن فهمهم لهذه القوانين كان سطحياً فقط بسبب نقص المبادرات التعليمية أو الموارد المتاحة التي تشرح بوضوح أحكامها وتطبيقاتها. ذكرت بعض النساء أنهن سمعن عن هذه القوانين لكنهن لم يكن على دراية بمحتوياتها المحددة أو عمليات تنفيذها أو كيفية الاستفادة منها في أدوارهن. وكان هذا الفجوة المعرفية واضحة بشكل خاص بين المشاركات اللاتي لم يكن في المناصب القيادية، مما يبرز مشكلة منهجية حيث لا يتم نشر المعلومات المتعلقة بتدابير مكافحة الفساد بشكل كافٍ عبر جميع مستويات الحكم البلدي.

عند مناقشة آليات الإبلاغ عن الفساد في المجالس البلدية، كشفت الردود عن نقص عام في المعرفة والثقة في الأنظمة الحالية. بينما كان بعض المشاركين يعرفون آليات تقديم الشكاوى من خلال مكاتب البلديات أو الهيئات الرقابية مثل ديوان المحاسبة، فإنهم وصفوا هذه الآليات بأنها غير قابلة للوصول، بيروقراطية وغير فعالة. العديد من النساء استذكرن تجاربهن في التعامل مع إجراءات غير شفافة وأنظمة غير متجاوبة عند الإبلاغ عن الفساد، مما أدى إلى الإحباط والتثبيط. بالإضافة إلى ذلك، شعرن بأن آليات الإبلاغ الحالية تفتقر إلى الشمولية، حيث كانت تتطلب في كثير من الأحيان خبرة قانونية أو إجرائية لم تكن العديد من النساء يمتلكنها. كما أن الخوف من الانتقام والرد الاجتماعي كان يثني النساء عن تقديم الشكاوى الرسمية، خاصة في المجتمعات المتماسكة حيث يكون الحفاظ على السرية صعباً.

حدد المشاركون العديد من الأشكال الشائعة للفساد داخل البلديات، مثل المحسوبية، والوساطة، والرشوة، وإساءة استخدام الأموال العامة. شارك العديد تجارب تخصيص الموارد البلدية بناءً على العلاقات الشخصية أو السياسية العامة بدلاً من احتياجات المجتمع. كما أشاروا إلى حالات تضخم ميزانيات المشاريع وعمليات المناقصات غير الشفافة كدلالات رئيسية على الفساد، مؤكدين على كيف تؤدي هذه الممارسات إلى تآكل الثقة العامة وتؤدي إلى تقديم خدمات غير فعّالة، غالباً على حساب الفئات المهمشة.

وُصف تأثير الفساد على المجتمع بأنه شديد وواسع النطاق. وأكد المشاركون أن الفساد يؤثر بشكل غير متناسب على النساء، اللواتي غالباً ما يتحملن عواقب الخدمات العامة غير الكافية والاضطراب الاقتصادي الناجم عن سوء إدارة الموارد البلدية. على سبيل المثال، تحدثت النساء في المناطق الريفية عن البنية التحتية السيئة، مثل الطرق غير المعبدة والوصول المحدود إلى المياه النظيفة، مما يعيق تحركهن وقدرتهن على المشاركة في الحياة العامة. كما كان الفساد في أنظمة الصحة العامة والتعليم مصدر قلق آخر، حيث أشار المشاركون إلى كيف يخلق ذلك أعباء مالية إضافية على الأسر، مما يحد من الفرص المتاحة للنساء والفتيات. كما ذكرت بعض المشاركات أن التصور عن البلديات كمؤسسات فاسدة يثني النساء عن المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات العامة، مما يعمق تهميشهن.

٢. تجارب النساء والتحديات التي تواجههن في مكافحة الفساد
عبرت المشاركات عن صراعاتهن الشخصية والمهنية مع تدابير مكافحة الفساد، بالإضافة إلى العوائق الاجتماعية والثقافية الأوسع التي واجهنها.

المعرفة بالقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد

أقرت النساء بأن معرفتهن بالقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد غالبًا ما تكون محدودة مقارنة بنظرائهن من الرجال. يمكن إرجاع هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك ضعف تمثيل النساء في مواقع القيادة واتخاذ القرار، حيث يتم مناقشة هذه القوانين بشكل أكثر وضوحًا. وأشارت المشاركات إلى أن الرجال غالبًا ما تتاح لهم فرص التدريب القانوني أو العمل في بيئات يتم فيها تداول هذه الموضوعات بانتظام. في المقابل، تعتمد النساء غالبًا على قنوات غير رسمية أو مصادر ثانوية للحصول على المعلومات، مما يؤدي إلى وجود فجوات في فهمهن لهذه القوانين. أدى هذا النقص في المعرفة في بعض الأحيان إلى تردد أو عدم يقين عند محاولة اتخاذ إجراءات ضد الفساد، مما زاد من تعميق الفجوة الجندرية في جهود مكافحة الفساد.

العوائق التي تحول دون المشاركة في جهود مكافحة الفساد

شاركت النساء تحديات رئيسية محددة عند محاولتهن تنفيذ تدابير مكافحة الفساد. تمثلت إحدى المشكلات البارزة في نقص الموارد والدعم المؤسسي للنساء المنخرطات في هذه الجهود. سلطت العديد من المشاركات الضوء على العبء الهائل المتمثل في الموازنة بين المسؤوليات الأسرية والالتزامات المهنية، مما حدّ من قدرتهن على المشاركة الفاعلة في مبادرات الحوكمة والمساءلة.
كما برزت الأعراف الثقافية والأدوار الجندرية التقليدية كعقبات رئيسية. في العديد من المجتمعات، يُتوقع من النساء التزام الصمت في مواجهة الممارسات الخاطئة، حيث تمارس الضغوط الاجتماعية عليهن لمنعهن من تحدي الشخصيات القيادية أو الزملاء الذكور. كانت هذه التوقعات الثقافية أكثر وضوحًا في البيئات التي يهيمن عليها الرجال، حيث شعرت النساء في كثير من الأحيان بأن أصواتهن سيتم تجاهلها أو التقليل من شأنها. وشاركت بعض المشاركات تجارب تم فيها وصفهن بأنهن "عاطفيات جدًا" أو "حساسات أكثر من اللازم" عند التعبير عن مخاوفهن بشأن الفساد، مما يشير إلى وجود تحيز جندري متجذر في كيفية النظر إلى مشاركة النساء في جهود مكافحة الفساد.

التجارب مع الزملاء الذكور في جهود مكافحة الفساد

أبلغت النساء عن تجارب متباينة فيما يتعلق بالدعم الذي يتلقينه من الزملاء الذكور في جهود مكافحة الفساد. ففي حين أن بعضهن أشرن إلى أمثلة إيجابية من التشجيع والتعاون، إلا أن هذه الحالات كانت نادرة. ذكرت العديد من المشاركات أنهن واجهن مقاومة عند تحدي الفساد أو الإبلاغ عن ممارسات غير أخلاقية، وغالبًا ما كان ذلك من قبل زملائهن الذكور أو المسؤولين الأعلى مرتبة في مؤسساتهن. وأعربن عن شعورهن بالإقصاء من عمليات صنع القرار المتعلقة بمبادرات مكافحة الفساد، حيث تم تهميش جهودهن أو تجاهلها.
في العديد من الحالات، تعرضت النساء لمحاولات تقويض دورهن أو تجاهل مساهماتهن، مما لم يعرقل فقط قدرتهن على معالجة الفساد، بل عزز أيضًا ديناميكيات القوة الجندرية القائمة. وأشارت بعض المشاركات إلى تجارب تم فيها رفض أفكارهن أو طغى عليها الزملاء الذكور، مما يعكس نقصًا عامًا في التضامن والدعم. بالإضافة إلى ذلك، شكل الإحباط من عدم كفاءة آليات الشكاوى الرسمية عاملاً آخر أدى إلى إحجام النساء عن استخدامها، حتى عندما كنّ على دراية بالأطر القانونية الخاصة بمكافحة الفساد.

٣. تطبيق أدوات مكافحة الفساد في الحكم اليومي

عند سؤالهن عن مدى معرفتهن بأدوات مكافحة الفساد المختلفة، أظهرت المشاركات مستويات متفاوتة من الوعي. كانت القوانين مثل قانون العقوبات اللبناني، قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (القانون رقم ٢٠١٧/٢٨)، وقانون حماية المبلغين عن الفساد (القانون رقم ٢٠١٨/٨٣) من بين الأدوات القانونية الأكثر شهرة. ومع ذلك، لوحظ وجود فجوة كبيرة في الوعي بشأن الأطر القانونية الأخرى، مثل قانون العقود والالتزامات اللبناني، وقانون مكافحة غسل الأموال (القانون رقم ٢٠١٥/٤٤)، وقانون البلديات (القانون رقم ١٩٧٧/١١٨).

تم ذكر قانون المشتريات العامة (القانون رقم ٢٠٠٠/٢٤٤)، ولكن لم يتم مناقشته كثيراً، مما يشير إلى أن العديد من المشاركين قد لا يكونوا قد فهموا تماماً مدى أهميته أو تطبيقه. يبرز هذا التفاوت في الوعي الحاجة إلى مبادرات تعليمية مستهدفة لضمان أن النساء، خصوصاً في مجال الحكم البلدي، لديهن الوصول إلى المعرفة الشاملة حول الآليات المتاحة لمكافحة الفساد.

التحديات في استخدام آليات مكافحة الفساد

على الرغم من بعض الوعي، أفادت المشاركات بعدم المشاركة المباشرة في استخدام هذه الأدوات. وبينما كانت بعضهن على دراية بأشخاص حاولوا استخدام آليات مكافحة الفساد، إلا أنهن شخصياً لم يكن لديهن خبرة كبيرة في التنقل عبر هذه الأنظمة. كانت أبرز الحواجز التي تعيق المشاركة الفعالة تتضمن:

- نقص المعرفة القانونية الشاملة حول الأدوات المتاح
- انعدام الثقة العميقة في آليات التنفيذ بسبب ضعف التنفيذ
- الخوف من الانتقام، سواء الشخصي أو المهني، مما يثني عن اتخاذ الإجراءات
- الكفاءات البيروقراطية التي تعيق الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب

على الرغم من أن بعض المشاركات سردن نتائج إيجابية من الإبلاغ عن الفساد، إلا أن هذه الحالات كانت استثناءً وليس القاعدة. وصفت إحدى المشاركات كيف أدى الإبلاغ عن قطع الأشجار غير القانوني والصيد المفرط إلى اتخاذ إجراءات من قبل اللجان المحلية. وشاركت أخرى تجربتها في تقديم شكوى رسمية إلى وزارة الداخلية بشأن ممارسات دفن النفايات غير السليمة بالقرب من الناعمة، رغم أن التقرير تم تجاهله في النهاية بسبب التدخل السياسي. كما أبرزت مشاركة ثالثة كيف قاومت منظمتها ضغوط الأحزاب السياسية، وحافظت على حيادها، وفي النهاية حصلت على دعم من وزارة الدفاع، مما أظهر أن الثبات والصمود يمكن أن يؤدي إلى نتائج رغم التحديات النظامية.

الحواجز النظامية وغياب التنفيذ

مع ذلك، أكدت الغالبية العظمى من المشاركات أن العقبات التي تواجه الإبلاغ عن الفساد غالباً ما تفوق الفوائد المحتملة. فقد أدى غياب حماية فعالة للمبلغين عن الفساد، إلى جانب التأخيرات البيروقراطية، والتدخلات السياسية، وثقافة الإفلات من العقاب، إلى شعور بالإحباط. غالباً ما كانت تقارير الفساد تُتجاهل، وعندما يتم الاعتراف بها، كانت الردود غالباً غير كافية أو غير مرضية.

بالإضافة إلى ذلك، أدى الخوف من الوصمة الاجتماعية والمهنية إلى تثبيط الأفراد عن الإبلاغ. وكان هذا التردد يتفاقم بسبب ضعف تطبيق القانون وغياب آليات متابعة فعالة، مما جعل السعي وراء الشكاوى الرسمية مسعى محبطاً وغالباً ما يكون بلا جدوى. وأكدت المشاركات أن عدم وجود آليات تنفيذ واضحة، وحماية أفضل للمبلغين عن الفساد، وقضاء مستقل، سيجعل أطر مكافحة الفساد غير فعّالة عملياً.

٤. احتياجات بناء القدرات والدعم

أكدت المشاركات أن مكافحة الفساد ليست قضية تخص الجنس بشكل مباشر، بل هي قضية تعتمد على نزاهة واهتمام القادة، خصوصاً في الحوكمة المحلية. يتحدى هذا التصور الصورة النمطية التي تشير إلى أن الرجال أكثر استعداداً للتصدي للفساد، ويعزو الفوارق إلى التفاوتات التاريخية والبُنى الاجتماعية التي منحت الرجال وصولاً أكبر إلى المناصب واتصالات اجتماعية وسياسية، مما سمح لهم بالهيمنة على المبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد. ومع ذلك، أشارت المشاركات إلى أن النساء يُظهرن مرونة وشجاعة كبيرة في مواجهة الفساد، غالباً على حسابهن الشخصي، وأكدن على الحاجة إلى بيئات داعمة تشمل الحماية القانونية والدعم المؤسسي لتمكين النساء من التصدي للفساد المنهجي بشكل فعال.

كما لاحظت المشاركات الحواجز الكبيرة التي تقوض قدرة النساء على المساهمة في جهود مكافحة الفساد، وهذه الحواجز تشمل:

- عدم كفاية حماية المبلغين عن الفساد، مما يثني عن الإبلاغ.
- الآليات الرسمية للإبلاغ غير فعّالة وبيروقراطية.
- غياب الفعل المؤسسي وغياب الإرادة السياسية للتصدي للفساد.
- الاعتماد المفرط على وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للإبلاغ، بسبب فشل القنوات الرسمية.
- الأعراف الثقافية والاجتماعية التي تساهم في تصوير الفساد كمسألة يهيمن عليها الرجال، مما يعزز الصورة النمطية التي تهمش النساء.

تحد هذه الحواجز من قدرة النساء على الوصول إلى الأدوار القيادية في اتخاذ القرارات، مما يحد من تأثيرهن في الحوكمة. وأكدت المشاركات على الحاجة الملحة لتدريب قانوني موجه، وإصلاحات مؤسسية، وزيادة المشاركة المجتمعية لتفكيك هذه العقبات المنهجية وتمكين النساء من المشاركة بشكل كامل في جهود مكافحة الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، حددت المشاركات احتياجات بناء القدرات المحددة والخطوات العملية لتعزيز مشاركتهن. وأبرزن أهمية دمج دراسات حالة حقيقية في جلسات التدريب، وتبسيط الأطر القانونية لتكون أكثر سهولة في الفهم. كانت المواضيع مثل حماية المبلغين عن الفساد، آليات متابعة الشكاوى، والتواصل بين منظمات المجتمع المدني من النقاط التي تم تحديدها كأولوية في التدريب. كما أعربت المشاركات عن الحاجة إلى منصات منظمة لتنسيق الجهود ضد الفساد وتبادل الموارد بشكل فعال. مثال مثل منعهن من تشكيل لجان بلدية بسبب نقص الوعي القانوني يوضح كيف يمكن أن تعيق فجوات المعرفة مشاركة النساء في الحوكمة. هذه الأمثلة تسلط الضوء على أهمية الحملات التعليمية والتوعوية لتزويد النساء بالأدوات اللازمة للتعامل مع الأنظمة الفاسدة ومواجهتها بفعالية.

طوال جميع النقاشات، أكدت المشاركات على أهمية إشراك النساء في العمل البلدي وعمليات اتخاذ القرار. ودعوا إلى التحول من الأدوار التقليدية في الرعاية إلى المشاركة الفعّالة في الحوكمة، مؤكدين على الحاجة إلى:

- إصلاحات هيكلية لإنشاء أنظمة حوكمة أكثر شمولاً.
- التوعية القانونية، والحملات التي تهدف إلى تمكين النساء بمعرفة حقوقهن.
- الدعم المؤسسي، ومبادرات بناء القدرات لتعزيز أدوار النساء في جهود مكافحة الفساد.

من خلال معالجة هذه التحديات عبر التعليم، والإصلاحات السياسية، وزيادة الدعم المؤسسي، أعربت المشاركات عن تفاؤلهن بأن النساء يمكنهن أن يلعبن دورًا أقوى وأكثر تأثيرًا في مكافحة الفساد.

٥. التوصيات لتحسين جهود مكافحة الفساد

قدّم المشاركون مجموعة من التوصيات الاستراتيجية لتحسين جهود مكافحة الفساد في الحوكمة المحلية، مؤكدين على الحاجة إلى إصلاحات قانونية شاملة، ودعم مؤسسي للنساء، ومبادرات استباقية تعزز الشفافية والمساءلة.

تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية

برزت دعوة قوية لحماية قانونية أكثر صرامة للمبلغين عن الفساد، مع تأكيد المشاركين على أهمية ضمان السرية والسلامة لأولئك الذين يبلغون عن الفساد. ستمنح هذه الحماية المزيد من الأفراد، خاصة النساء، القدرة على التقدم دون خوف من الانتقام.

بالإضافة إلى ذلك، دعا المشاركون إلى:

- تنظيمات أكثر وضوحًا وسهولة للوصول لتمكين مشاركة أوسع للمواطنين في جهود مكافحة الفساد.
- زيادة الشفافية في عمليات الشراء العامة لمنع المحاباة وسوء الإدارة المالية.
- أنظمة قوية للتدقيق ومراقبة الأموال البلدية لتعزيز المساءلة وتقليل مخاطر الفساد.

تعزيز مشاركة النساء في جهود مكافحة الفساد

لدعم النساء بشكل أفضل في مكافحة الفساد، أكد المشاركون على الحاجة إلى منصات مخصصة حيث يمكن للنساء الإبلاغ عن الفساد والتعبير عن مخاوفهن بأمان. تشمل التوصيات الرئيسية:

- تدريب مستهدف حول الأطر القانونية وآليات مكافحة الفساد وحماية المبلغين عن الفساد لتزويد النساء بالأدوات اللازمة لاتخاذ الإجراءات.
- برامج الإرشاد لتمكين النساء في الحوكمة، مما يضمن أن يتلقين التوجيه والموارد للتحدي الفعال للفساد.
- الإدراج الإجباري للنساء في اللجان البلدية، خصوصًا تلك التي تشرف على المشاريع التنموية، لضمان مشاركتهن الفعالة في عمليات اتخاذ القرار.

المبادرات المستقبلية للحوكمة المحلية والمساءلة

بالنظر إلى المستقبل، اقترح المشاركون العديد من المبادرات طويلة المدى لتحسين الحوكمة وتقليل الفساد:

- تأسيس هيئات رقابة مستقلة لمراقبة الحوكمة المحلية، وضمان الشفافية ومحاسبة المسؤولين عن ممارسات الفساد.
- اعتماد سياسة عدم التسامح مع الفساد، إلى جانب إجراءات واضحة وشفافة للإبلاغ عن الفساد والتحقيق
- فيه داخل المكاتب البلدية.
- تعزيز آليات تنفيذ القوانين الحالية لمكافحة الفساد لتحسين فعاليتها.
- إجراء الانتخابات البلدية في الوقت المحدد، حيث عبرّ المشاركون عن قلقهم إزاء تأجيل الانتخابات المستمر، حيث تم إجراء آخر انتخابات في عام ٢٠١٦.
- إدخال قانون تخصيص حصة للنساء لضمان تمثيل نسائي متساوٍ في الحوكمة البلدية، بالإضافة إلى إنشاء لجان نسائية أو فرق عمل للإشراف على أنشطة الحكومة المحلية وضمان الاستخدام المسؤول للأموال العامة.

اللامركزية والمشاركة المجتمعية

كما شدد المشاركون على الحاجة إلى اللامركزية لمعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها المناطق الريفية والنائية، حيث يؤدي الوصول المحدود إلى الموارد والهياكل الحوكمة إلى تفاقم الفساد. من خلال إعادة توزيع المسؤوليات الإدارية، ستصبح الحكومات المحلية أكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات المهمشة، مما يقلل من الفرص لانتشار الفساد. بالإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أهمية المشاركة المدنية والوعي العام من خلال:

- حملات توعية منتظمة لمكافحة الفساد لتثقيف الجمهور حول القوانين الحالية وآليات الإبلاغ.
- مبادرات يقودها المجتمع تعزز الثقة في الحوكمة وتشجع على المشاركة الفعالة في جهود المساءلة.

من خلال هذه التوصيات، أكد المشاركون على أهمية إنشاء نظام حوكمة شامل وشفاف حيث يمكن لكل من النساء والرجال أن يلعبوا دورًا فعالًا في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المحلية.

٧. المناقشات

تكشف نتائج الاستبيان، والمقابلات الفردية المتعمقة، والمجموعات النقاشية المركزة عن التحديات الكبيرة التي تواجهها النساء في مشاركتهن في تدابير مكافحة الفساد في الحوكمة المحلية في لبنان. لا تبرز هذه النتائج فقط الثغرات في الوعي والمشاركة في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، بل تشير أيضًا إلى الحواجز الهيكلية والمجتمعية الأوسع التي تعيق المشاركة الفعالة للنساء في عمليات الحوكمة.

تتوافق نتائج الدراسة مع الأدبيات الأوسع حول الجندر والفساد، والتي تشير إلى أن الفساد ليس جنسياً بطبيعته، ولكن النساء غالباً ما يواجهن حواجز نظامية في المشاركة في الحوكمة والمبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد. تؤكد دليل الموضوع من منظمة الشفافية الدولية بشأن الجندر أنه بينما تم الاعتراف بالنساء كعوامل رئيسية في جهود مكافحة الفساد، إلا أنهن غالباً ما يتم استبعادهن من أدوار اتخاذ القرار ويواجهن حواجز مثل التحيزات الاجتماعية، والتوقعات الجندرية، وقلة الوصول إلى السلطة السياسية.[17] يتوافق محدود وعي النساء بتدابير مكافحة الفساد، كما ينعكس في الدراسة، مع هذه الملاحظات. إن استبعاد النساء من العمليات الرسمية لصنع القرار وافتقارهن إلى التعليم القانوني الموجه يجعل من الصعب عليهن مواجهة الفساد بفعالية، مما يعزز نتائج دراسة بوهنيت (٢٠١٦) التي تؤكد على أهمية السياسات الشاملة للجندر في مكافحة الفساد.[18]

إن نقص الوعي والاستخدام المحدود لآليات مكافحة الفساد بين المهنيين في البلديات يشكل تحدياً كبيراً في مكافحة الفساد على المستوى المحلي. إن النتيجة التي أظهرتها الدراسة بأن ٧٨٪ من المشاركين كانوا غير مدركين لتدابير مكافحة الفساد في مجالسهم، على الرغم من إدراكهم للفساد، تشير إلى فجوة حاسمة في كل من تعليم موظفي البلديات وفي عمل قنوات مكافحة الفساد. تعكس هذه النتيجة التحليل الذي قدمه ديلا بورتا (٢٠١٥) الذي أشار إلى أن مبادرات الشفافية غالباً ما تفشل دون آليات تنفيذية مناسبة ومشاركة المواطنين.[19] إن عدم فعالية آليات الإبلاغ الحالية، كما أبرزت الدراسة والمقابلات المتعمقة، يعزز الحاجة إلى إصلاحات قانونية قوية تعطي الأولوية للوصول والمساءلة.

إن محدودية وعي النساء بالقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، وتمثيل النساء المحدود في أدوار الحوكمة المحلية، يزيدان من تعقيد هذه التحديات. كما أشار المشاركون في المجموعات النقاشية المركزة، فإن الحواجز الاجتماعية والمؤسسية التي تقيد مشاركة النساء في الحوكمة، بدءاً من الأعراف الثقافية إلى التدخلات السياسية، هي حواجز مستمرة.

تتوافق هذه النتائج مع حجة سفينسون (٢٠٠٥) التي تقول إن عدم المساواة الجندرية في الحوكمة يسهم في استمرار الفساد. عندما يتم تهميش النساء من فضاءات اتخاذ القرار، تصبح جهود مكافحة الفساد الأوسع أقل شمولاً وأقل فعالية، حيث تظل وجهات نظر النساء وحلولهن غائبة عن المحادثات الرئيسية.[20]

17. Transparency International. Topic guide on gender. Transparency International Knowledge Hub (n.d).
18. Bohnet, I. What works: Gender equality by design. Harvard University Press (2016).
19. Della Porta, D. Social movements in times of austerity: Bringing capitalism back into protest analysis. Polity Press (2015).
20. Svensson, J. Eight questions about corruption. Journal of Economic Perspectives, 19(3), 19-42 (2005).

بينما أكدت الدراسة الاتجاهات المتوقعة مثل انتشار إدراك الفساد والاستخدام المحدود لآليات الإبلاغ في لبنان، ظهرت بعض النتائج غير المتوقعة التي تستدعي مزيداً من النقاش. كانت إحدى النتائج المفاجئة هي الاعتقاد القوي لدى ٧٦,٥٪ من المشاركين بأن النساء يمكنهن لعب دور كبير في معالجة الفساد، على الرغم من محدودية مشاركتهن في جهود مكافحة الفساد. تشير هذه النتيجة إلى اعتراف غير ظاهر بإمكانات النساء لدفع التغيير في الحوكمة، وهو ما لم يتحقق بعد بسبب الحواجز الهيكلية التي يواجهنها. كما كشفت الدراسة عن رغبة كبيرة في وجود أطر قانونية أكثر صرامة، حيث دعم ٧٥٪ من المشاركين فرض عقوبات أشد على الفساد، ولكن يجب موازنة ذلك مع الإصلاحات لمعالجة القضايا النظامية التي تمنع التنفيذ الفعال.

تتفق الاقتراحات التي تشير إلى أن المزيد من الشمولية في اتخاذ القرار قد يساعد في تقليل الفساد، وخاصة من خلال زيادة مشاركة النساء، مع نتائج كل من كوفمان (٢٠٠٥)[21] ودوفلو (٢٠١٢)[22] اللذين يجادلان بأن الهياكل الحوكمة الشاملة تؤدي إلى نتائج أكثر شفافية وعدلاً. إن الدعوة إلى تدريب أفضل على الأطر القانونية وقوانين مكافحة الفساد، وخاصة بين النساء، تعكس أيضاً الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى بناء القدرات كوسيلة لتمكين الأفراد من اتخاذ أدوار نشطة في الحوكمة. يمكن اعتبار توصية المشاركين ببرامج الإرشاد والشبكات الداعمة للنساء في الحوكمة كنهج او مقاربة مبتكر للتغلب على بعض هذه الحواجز.

تكشف نتائج هذه الدراسة عن مشهد معقد ومتعدد الأبعاد حيث يتقاطع الفساد وعدم المساواة بين الجنسين. بينما يكون الوعي بتدابير مكافحة الفساد مرتفعاً نسبياً، يفتقر كل من النساء والرجال في الحوكمة المحلية إلى المعرفة الكافية والوصول إلى أدوات فعالة لمعالجة الفساد. يتفاقم هذا بسبب التحديات النظامية التي تعيق المشاركة الكاملة للنساء في الحوكمة. تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة ملحة لإصلاحات تعالج كل من عدم المساواة الهيكلية في اتخاذ القرار والفجوات في التعليم القانوني وآليات الإبلاغ. إن زيادة تمثيل النساء في الحوكمة المحلية وتمكينهن من المعرفة والأدوات لمكافحة الفساد ستكون خطوات حاسمة في تعزيز حوكمة أكثر شفافية ومساءلة وشمولية في لبنان.

21. Kaufmann, D. Transparenting transparency: Initial empirics and policy applications. International Monetary Fund (2005).
22. Duflo, E. Women empowerment and economic development. Journal of Economic Literature, 50(4), 1051-1079 (2012).

VI. التوصيات

استناداً إلى النتائج التي تم جمعها من الاستبيان، والمقابلات مع الخبراء الرئيسيين (KIIs)، والمناقشات الجماعية المركزة (FGDs) التي أُجريت في هذه الدراسة، ظهرت عدة توصيات قابلة للتنفيذ لمعالجة الفساد وتعزيز مشاركة النساء في الحوكمة المحلية. تظهر النتائج وجود فجوات كبيرة في الوعي بين النساء بشأن آليات الحوكمة والتدابير المضادة للفساد. لذلك، تُعدّ إحدى التوصيات الرئيسية هي إطلاق حملات توعية شاملة تستهدف النساء. ينبغي أن تهدف هذه الحملات إلى إعلام النساء بأدوارهن في الحوكمة وحقوقهن ضمن إطار مكافحة الفساد، مما يضمن تزويدهن بالأدوات المتاحة لمكافحة الفساد. يجب أن تصمم الحملات للوصول إلى النساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة، باستخدام قنوات إعلامية ميسرة مثل الراديو المجتمعي ووسائل التواصل الاجتماعي والتجمعات المحلية. يجب أن تركز هذه الحملات على نشر المعرفة حول الفساد وكذلك على إشراك النساء في فهم آثار الفساد السلبية على حياتهن، وبالتالي تشجيع مشاركتهن النشطة في جهود الحوكمة والشفافية.

توصية أساسية أخرى هي دمج المناهج الحساسة للنوع الاجتماعي في السياسات والإطارات الحالية لمكافحة الفساد. كشفت الدراسة أن التدابير المضادة للفساد في لبنان غالبًا ما تتجاهل التحديات الخاصة التي تواجهها النساء في الوصول إلى عمليات الحوكمة والإبلاغ عن الفساد. تُظهر هذه الفجوة الحاجة إلى التأكد من أن السياسات المضادة للفساد مصممة لمعالجة احتياجات النساء المحددة، خاصة أولئك في المجتمعات المهمشة. على سبيل المثال، فإن إنشاء آليات للإبلاغ عن الفساد مخصصة للنساء يمكن أن يكون خطوة حاسمة تضمن قنوات آمنة وسرية لتمكين النساء من الإبلاغ عن الفساد، مما يقلل من خوفهن من الانتقام الذي غالبًا ما يعيق مشاركتهن في الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشمل السياسات الشاملة للجنسين إنشاء حصص نسائية في الهيئات المضادة للفساد لضمان تمثيل أصوات النساء بشكل كافٍ في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بمكافحة الفساد. لن توفر هذه التدابير للنساء دورًا أكبر في الحوكمة المحلية فحسب، بل ستساعد أيضًا في تطوير أطر مكافحة الفساد أكثر تنوعًا وفعالية وشمولية.

كما أظهرت نتائج الاستبيان والمقابلات والمناقشات الجماعية أن العديد من النساء في لبنان مهتمات بالحوكمة المحلية لكنهن يشعرن بالإحباط من المشاركة. يأتي هذا الإحباط من رؤية الرجال غير المؤهلين يديرون الانتخابات بنجاح ويفوزون، بينما تواجه النساء المؤهلات والمقدرات حواجز هيكلية تمنع نجاحهن. تشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى معالجة التحديات الهيكلية والمجتمعية التي تعيق مشاركة النساء في الحوكمة المحلية، بدلاً من التركيز فقط على برامج بناء القدرات، حيث أن النساء يمتلكن بالفعل المهارات والمعرفة اللازمة للمساهمة بفعالية. بدلاً من ذلك، ينبغي أن تركز الجهود على خلق بيئة تمكينية تعزز الفرص المتساوية وتفكك الحواجز التي تعيق مشاركتهن النشطة. يمكن أن تركز برامج التدريب على مجالات حيوية مثل فهم الإدارة العامة، والشفافية المالية، وعمليات الشراء العام، والإطار القانوني حول مكافحة الفساد. من خلال تزويد النساء بالمهارات والمعرفة التي يحتاجنها للتنقل في الهياكل السياسية والمشاركة بنشاط في الحوكمة، ستساعد هذه البرامج في كسر الحواجز التي تحد من مشاركتهن في عمليات اتخاذ القرار المحلي. علاوة على ذلك، نظرًا لأن العديد من النساء يواجهن تحديات في تحقيق التوازن بين المسؤوليات العامة والواجبات الأسرية، يجب أن تكون هذه البرامج مرنة، مع تقديم جلسات مسائية أو في عطلات نهاية الأسبوع وتوفير خدمات الدعم مثل رعاية الأطفال لتشجيع المشاركة الأكبر.

وأخيرًا، فإن تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية يعد توصية حاسمة أخرى. تشير نتائج البحث إلى أنه رغم أن المنظمات غير الحكومية في لبنان تلعب دورًا رئيسيًا في الدعوة للشفافية والمساءلة، إلا أن هناك غالبًا نقصًا في الثقة بين هذه المنظمات والمؤسسات الحكومية. يمكن أن يضمن تعزيز هذا التعاون، خاصة في سياق جهود مكافحة الفساد، مزيدًا من الشفافية ودمج وجهات نظر النساء في المناقشات السياسية. يمكن تنظيم فرق عمل مشتركة، ومنتديات عامة، وورش عمل تعاونية لجمع المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع، مما يتيح لهم العمل معًا على قضايا الحوكمة المحلية والفساد. علاوة على ذلك، ينبغي تمكين المنظمات غير الحكومية النسائية من خلال التدريب لمراقبة أنشطة الحكومة المحلية، وتتبع النفقات العامة، ومحاسبة الحكومات المحلية. من خلال تمكين هذه المنظمات من المشاركة بنشاط في جهود مكافحة الفساد، يمكن للبنان أن يضمن نظام حوكمة أكثر شفافية وشمولية.

تهدف هذه التوصيات إلى بناء نظام سياسي أكثر شمولية وشفافية في لبنان من خلال معالجة الحواجز التي تواجه النساء في المشاركة في الحوكمة المحلية وجهود مكافحة الفساد. من خلال زيادة الوعي، ودمج السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي، وبناء قدرات النساء في أدوار الحوكمة، وتعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية، يمكن للبنان أن يتحرك نحو بيئة سياسية أكثر عدلاً وفعالية. ستساهم هذه الخطوات في تعزيز الحوكمة، وتمكين النساء من لعب دور حيوي في تشكيل مستقبل مجتمعاتهن، والمساهمة في مكافحة الفساد في لبنان.

VII. الخاتمة

تكشف نتائج هذه الدراسة عن مخاوف كبيرة بشأن انتشار الفساد في الحوكمة المحلية في لبنان، مع التركيز بشكل خاص على نقص تمثيل النساء والمشاركة المحدودة لهن في جهود مكافحة الفساد. أبرزت الدراسة أنه على الرغم من وجود وعي عام بالفساد وآثاره السلبية على اتخاذ القرارات، إلا أن هناك فجوات ملحوظة في فهم الإطارات القانونية الرئيسية والتدابير المضادة للفساد. تواجه النساء، على وجه الخصوص، عوائق كبيرة بسبب محدودية الوصول إلى المعلومات، وقلة الفرص لبناء القدرات، والمعايير الاجتماعية التي غالبًا ما تهمش مشاركتهن في الحوكمة. وقد أكدت نتائج الاستبيان والمقابلات مع الخبراء الرئيسيين والمناقشات الجماعية على الحاجة إلى حملات توعية شاملة تستهدف النساء بشكل خاص، والتي من شأنها تمكينهن بالمعرفة والأدوات للمشاركة الفعالة في المبادرات المضادة للفساد والحوكمة المحلية.

كان من الواضح أنه دون سد فجوة المعرفة، ستظل النساء على هامش الحوكمة وجهود مكافحة الفساد، غير قادرات على الإسهام الكامل في تطوير نظام شفاف وقابل للمساءلة. يمكن أن تلعب مشاركتهن في جميع مستويات الحوكمة المحلية دورًا حاسمًا، ليس كمراقبين خارجيين ولكن كجزء طبيعي وأساسي من العملية. ينبغي أن يُنظر إلى النساء كمساهمات نشطات ضمن هيكل الحوكمة، ويجب الاعتراف بمشاركتهن على أنها أمر حيوي لتعزيز الشمولية والشفافية والمساءلة. كما تؤكد الدراسة على أهمية دمج المناهج الحساسة للنوع الاجتماعي في سياسات مكافحة الفساد، وضمان أن تكون لدى النساء آليات آمنة وميسرة للإبلاغ، والدعوة إلى السياسات الشاملة للجنسين ضمن هياكل الحوكمة المحلية. لن يمكّن هذا النهج النساء فحسب، بل سيعزز أيضًا فعالية المبادرات المضادة للفساد بشكل عام.

علاوة على ذلك، تشير الدراسة إلى الحاجة الملحة لبرامج بناء القدرات التي توفر للنساء المهارات والمعرفة اللازمة للتنقل في الأنظمة السياسية والحوكمية، وخاصة تلك المتعلقة بتدابير مكافحة الفساد. يجب أن تركز هذه البرامج على التعليم القانوني، وآليات الشفافية، وتطوير القيادة. كما تم تحديد أهمية تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية كعامل أساسي في تعزيز الشفافية والمساءلة، مع التركيز بشكل خاص على إشراك النساء في هذه الجهود التعاونية لإنشاء نظام حوكمة أكثر شمولية وفعالية.

تؤكد الدراسة على أهمية تمكين النساء للمشاركة النشطة في الحوكمة، حيث يمكن أن تسهم مشاركتهن في تقديم منظور جديد لجهود مكافحة الفساد والمساهمة في بناء نظام سياسي أكثر شمولية وشفافية وقابلية للمساءلة. ومع ذلك، هناك تناقض ملحوظ بين الدور الإنساني الذي تلعبه النساء غالبًا في مجتمعاتهن ونقص تبنيهن لآليات الشفافية ضمن هياكل الحوكمة. هذه الفجوة تحد من قدرتهن على الإسهام الكامل في جهود مكافحة الفساد والحوكمة المحلية.

ينبغي أن تركز الدراسات المستقبلية على العوائق المحددة التي تواجه النساء في الوصول إلى أدوات مكافحة الفساد واستخدامها، بالإضافة إلى فعالية السياسات المضادة للفساد الحساسة للنوع الاجتماعي. كما يمكن أن تستكشف الدراسات كيفية إعادة إصلاح هياكل الحوكمة المحلية لتشجيع نظم أكثر شمولية ومشاركة، وضمان تمثيل الفرص المتساوية لكل من النساء والرجال للتأثير في مستقبل مجتمعاتهم.

المصادر الالكترونية:

- Bohnet, I. (2016). What works: Gender equality by design. Harvard University Press.
  Retrieved from https://www.hks.harvard.edu/publications/what-works-gender-equality-design
- Carnegie Endowment for International Peace. (2024). Delaying Lebanon's municipal elections again.
  Retrieved from https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2024/04/delaying-lebanons-municipal-elections-again
- Della Porta, D. (2015). Social movements in times of austerity: Bringing capitalism back into protest analysis. Polity Press.
  Retrieved from https://www.wiley.com/en-us/Social+Movements+in+Times+of+Austerity%3A+Bringing+Capitalism+Back+into+Protest+Analysis-p-9780745688584
- Duflo, E. (2012). Women empowerment and economic development. Journal of Economic Literature, 50(4), 1051-1079.
  Retrieved from https://doi.org/10.1257/jel.50.4.1051
- IFES. (2020). Identity and Politics in Lebanon: Barriers to Women's Participation in Governance.
  Retrieved from https://www.ifes.org/sites/default/files/migrate/ifes_identity_and_politics_in_lebanon_october_2020.pdf
- Institut des Finances Basil Fuleihan. (2021). Public procurement law in Lebanon: Presentation.
  Retrieved from https://lp.gov.lb/backoffice//uploads/files/Presentation%20-%20Public%20Procurement%20Law%20in%20Lebanon%20-%20Aug2021%20-%20English.pdf
- Kaufmann, D. (2005). Transparenting transparency: Initial empirics and policy applications. International Monetary Fund. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=808664
- Lebanese Center for Policy Studies (LCPS). (n.d.). Access to information in Lebanon: The law and its implementation.
  Retrieved from https://www.lcps-lebanon.org/en/articles/details/4833/access-to-information-in-lebanon-the-law-and-its-implementation
- Ministry of Interior and Municipalities. (2009). Municipal act (English).
  Retrieved from https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=http%3A%2F%2Fwww.interior.gov.lb%2Foldmoim%2Fmoim%2Fdoc%2Fmunicipal_act_eng.doc&wdOrigin=BROWSELINK
- National Anti-Corruption Commission (NACC). (2023). Access to Information Law No. 28/2017.
  Retrieved from https://nacc.gov.lb/wp-content/uploads/2023/11/P1E-Access-to-Information-Law-28.2017.pdf
- Svensson, J. (2005). Eight questions about corruption. Journal of Economic Perspectives, 19(3), 19-42.
  Retrieved from https://doi.org/10.1257/089533005774357860
- The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP). (2023). Local governance in Lebanon: The great mirage.
  Retrieved from https://timep.org/2023/05/18/local-governance-in-lebanon-the-great-mirage/
- Transparency International. (n.d.). Topic guide on gender. Transparency International Knowledge Hub.
  Retrieved from https://knowledgehub.transparency.org/guide/guide-3/4414
- Transparency International & Lebanese Transparency Association. (2020). Building integrity and national accountability in Lebanon.
  Retrieved from https://www.transparency.org/en/projects/building-integrity-and-national-accountability-in-lebanon-bina
- Transparency International Association. (2022). Lebanon: Overview of corruption and anti corruption.
  Retrieved from https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/kproducts/Lebanon-overview-of-corruption-and-anticorruption_U4-reviewed_PR_19.09.2022.pdf
- UN Women. (2024). Women share stories of crisis and displacement in Lebanon.
  Retrieved from https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2024/10/women-share-stories-of-crisis-and-displacement-in-lebanon
- UN Women (2022). Women's Representation in Local Governance: Challenges and Opportunities in Lebanon.
  Retrieved from https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/UNWLCO_WPP_BRIEF_FINAL.pdf
- UN Women Lebanon. (2022). Women at the table: Report.
  Retrieved from https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-12/UNW%20Lebanon%20CO-Women%20at%20the%20Table%20Report.pdf
- United Nations Development Programme (UNDP). (2016). Women in municipal elections 2016: Key results. United Nations Development Programme.
  https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/Women-in-Municipal-Elections-2016---Key-Results.pdf
- UN Women. (2022). Women's Representation in Local Governance: Challenges and Opportunities in Lebanon.
  Retrieved from https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-03/UNWLCO_WPP_BRIEF_FINAL.pdf
- United Nations Development Programme (UNDP). (2016). Women in municipal elections 2016: Key results. United Nations Development Programme. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/Women-in-Municipal-Elections-2016---Key-Results.pdf